المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث العلوم الاجتماعية
مكة المكرمة

سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية

حجم تجارة المملكة العربية السعودية المنقولة بحراً وخصائصها

«دراسة في جغرافية النقل والتجارة»

إعداد

د. نصرالدين بدوي محمد
الأستاذ المشارك بقسم الجغرافيا
جامعة أم القرى

د. زهير عبد الله مكي
الأستاذ المساعد بقسم الجغرافيا
جامعة أم القرى

١٤١٧ هـ

(ح) جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

محمد ، نصر الدين بدوي

حجم تجارة المملكة العربية السعودية المنقولة بحراً وخصائصها / نصر الدين بدوي محمد ، زهير عبدالله مكي . ـ مكة المكرمة .

٧٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (إصدارات مركز بحوث العلوم الاجتماعية)

ردمك ٩ ـ ١٧٩ ـ ٣ ـ ٠ ـ ٩٩٦٠

ردمد ٢٣٧٣ ـ ١٣١٩

١ ـ السعودية ـ التجارة الخارجية ٢ ـ السعودية ـ النقل البحري

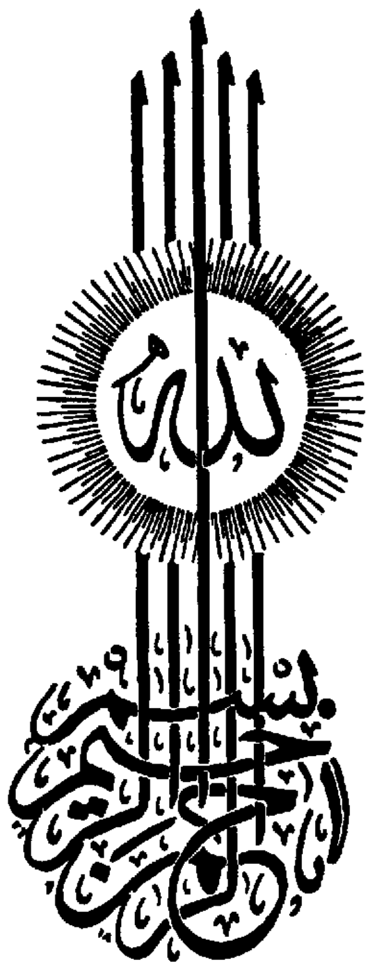
أ ـ مكي ، زهير عبدالله (م. مشارك) ب ـ العنوان ج ـ السلسلة

ديوي ٣٨٢.٩٥٣١ ١٧ / ١٧٣٣

رقم الإيداع : ١٧٣٣ / ١٧

ردمك : ٩ ـ ١٧٩ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

ردمـد : ٢٣٧٣ ـ ١٣١٩


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

إن النقل البحري أضحى ذا أهمية متزايدة بعد التطور الذي شهده نمو حركة التبادل في مجال التجارة الخارجية، لأنه في موقع احتكاري لا تنافسه أية وسيلة نقل أخرى في المسافات البعيدة، ولهذا تستفيد الدول من مزايا مواقعها البحرية كما هو حال المملكة العربية السعودية، حيث تتصل عن طريقها مباشرة بالعالم الخارجي، وتصدر تجارتها وتستقبل وارداتها عن طريق موانئها، وهي بذلك ترتبط عبر المسافات البحرية بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك.

إن أهمية التجارة الدولية تكمن في مسار حركة الصادرات والواردات بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك وذلك بسبب وجود الفوارق الطبيعية والبشرية الواضحة بين جهات العالم المختلفة.

وان تبوء المملكة العربية السعودية مركزها التجاري الممتاز يعزى إلى سهولة اتصالها البحري بالعالم الخارجي، ولذلك تدفقت السلع اليها، وخرجت الصادرات منها، وأن هذا المركز التجاري المتميز جاء نتيجة لنموها الاقتصادي الذي شهدته المملكة ونشاط سكانها وزيادة انتاجيتهم، وارتفاع المستوى المعيشي بينهم، وكذلك تتعدد مطالبهم ويتنوع استهلاكهم.

ان هذه الدراسة سوف تعالج العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية، ودور الاسطول البحري السعودي في تنمية الصادرات والورادات، كذلك دراسة الصادرات وخصائصها والواردات وخصائصها.

هذا وقد عالج الدكتور نصر الدين بدوي محمد العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية وكذلك دراسة حجم وخصائص صادرات المملكة،

بينما تناول الدكتور زهير مكي دور الاسطول البحري السعودي في تنمية الصادرات والواردات بالإضافة إلى تحليل حجم وخصائص والوردات في المملكة العربية السعودية.

إن هذه الدراسة قد جاءت تلبية لدعوة كريمة مقدمة من وزارة المواصلات في وكالة شئون النقل بالمملكة العربية السعودية للمشاركة في ندوة من أجل استخدام أمثل لطاقات الاسطول البحري السعودي التي ستقام في الغرفة التجارية والصناعية في مدينة جدة في شهر شعبان ١٤١٠هـ.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لوزارة المواصلات لاهتمامها بالتعاون العلمي بينها وبين الجامعة السعودية، كما نشكر الأخ الزميل الأستاذ الدكتور محمود محمد علي أسد الله وكيل جامعة أم القرى للدراسات العليا والبحث العلمي الذي سهل للباحثين مهمة الاتصال بجهات الاختصاص للحصول علي المعلومات اللازمة لكتابة البحث.

والحمد لله رب العالمين.

الباحثان

العوامل التي تؤثر في نمو التجارة الخارجية :

التجارة من عمليات التبادل الاقتصادية القديمة التي مارسها الانسان والتي بدأت في هيئة تبادل للهدايا، ثم تطورت إلى مقايضة بسيطة، وطبيعة المقايضة تجعلها محدودة النطاق، ثم تطورت إلى أسلوب المنتج التاجر، وأسلوب التاجر الناقل الذي يقوم بعمليات الشراء جملة وبالتجزئة، ثم تطورت إلى عمليات النقل وبعدها إلى عمليات البيع بالجملة والقطاعي.

ان عملية التبادل التجاري تتم بين المناطق ذوات الفائض في الانتاج إلى مناطق العجز في الانتاج، كما يمكن أن يتم التبادل التجاري في داخل الدولة الواحدة، أو في داخل المدينة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه بنمط التجارة الداخلية، ولما زادت معرفة الانسان بالشعوب الأخرى، والسلع التي ينتجها في وطنه تخطت عمليات التبادل التجاري الحدود الوطنية وبذلك أضحت تجارة دولية أو خارجية سواء كانت داخل القارات أو داخل المناطق التجارية أو ما يطلق عليه اسم التجارة الاقليمية.

لاشك أن التجارة الدولية لها عدة فوائد نذكر منها تبادل المعرفة وتوثيق الروابط والصلات بين الدول، وثانيا حصول الانسان على حاجياته المتزايدة والمتباينة والمتنامية عن طريق المبادلة، أما عوامل قيام التجارة الخارجية فتستند على أساسين رئيسين أولهما اختلاف رغبات الإنسان وميوله وأذواقه ومقدرته على الانتاج وحبه التنوع، وثانيهما تباين البيئات الطبيعية التي يعيش فيها ومن ثم اختلاف الانتاج في كل منها.

في حين ان السياسات التجارية يمكن تصنيفها إلى سياسات توجهها إلى خارج الدولة أو أخرى إلى داخلها، فالأولى وظيفتها تكمن في

سد احتياجات السوق المحلي والصادرات، وهـــذه ما يطلق عليها سياسة تشجيع الصادرات ولكن مضمون التجارة الخارجية لا يستهدف التمييز لصالح الصادرات ولا التحيز ضد بدائل الواردات، بينما السياسات التجارية المتجهة إلى الداخل تولى اهتماماتها لصالح التجارة والصناعة وضد التجارة الخارجية[1]، والحقيقة الاقتصادية الأساسية في التجارة الدولية هي طبيعتها المزدوجة إذ إن كل دولة تعتبر مصدرة ومستوردة في وقت واحد، فهناك ترابط واضح بين الصادرات والواردات.

أو بمعنى آخر أن هناك أربع احتمالات هي:

الأول : أن تكون الدولة مصدرة فقط.

الثاني : أن تكون الدولة مستوردة فقط.

الثالث : أن تكون واردات الدولة أكثر.

الرابع : أن تكون صادرات الدولة أكثر[2].

وبناء على ما سبق ذكره ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية بينها وبين دول العالم المختلفة ، ويتمثل هذا الارتباط في العلاقات التجارية أو في المعاملات المالية، لأنها لا يمكن أن تعيش بمعزل عن التطورات الاقتصادية الدولية.

وان قيام التجارة الدولية يتم من خلال انسياب السلع وانتقال عوامل الانتاج من دولة إلى أخرى، ويضاف إلى ذلك ان حركة عوامل الانتاج من أهم الصفات المميزة للمعاملات الاقتصادية الدولية قياسا على المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل المملكة العربية السعودية ذاتها فإن لها آثارها على المستويين القومي والدولي.

(١) صندوق النقد الدولي : التمويل والتنمية ، التصنيع والتجارة ، ص٢ ، سبتمبر ١٩٨٧م .

(٢) صلاح الدين نامق : التجارة الدولية ، ص١١ ، القاهرة ١٩٧٥ .

إن التجارة الخارجية عبارة عن عبور السلع والخدمات ورأس المال الحدود الوطنية والذي لا يتحقق إلا طبقا لقواعد وأصول اقتصادية حيث تنتقل السلع والخدمات ورأس المال من الدول ذات الوفرة إلى مناطق الندرة التي تشكو من قلة السلع والخدمات والعوامل لها بالنسبة للحاجات البشرية المتعددة والمتباينة، ومن ثم تزيد فيها أثمانها النسبية، أما بالنسبة إلى رأس المال فإنه ينتقل من الدول التي تقل فيها كفاءته الحدية إلى الدول التي تكون فيها الكفاءة الحدية لرأس المال مرتفعة، أو بمعنى آخر عبارة عن العائد الإيرادي المتوقع للربح عن الاستثمار في رأس المال الإضافي(١).

العوامل الأساسية التي تؤثر في نمو التجارة الدولية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في نمو التجارة الدولية وتطويرها نذكر منها ما يلي :(٢)

أولا : اختلاف البيئة

إنّ البيئة الطبيعة بقدرة الله تعالى من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى اختلاف الانتاج الاقتصادي، فالمعادن على سبيل المثال ليست موزعة توزيعا جغرافيا بالتساوي بين دول العالم، وذلك يعزى إلى التباين والاختلاف في البنية والتركيب الجيولوجي إذ بينما نجد ألمانيا غنية في الفحم فهي فقيرة في الحديد وبجوارها فرنسا غنية بالحديد ولكن لا تنتج كفايتها من الفحم، ففي هذه الحالة تقوم بين الدولتين حركة تبادل تجاري في الفحم والحديد مما يعود على الدولتين بالمنفعة الاقتصادية.

---

(١) حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، ص٩٣ ، جدة ١٣٩٩هـ/١٩٩٧م .

(٢) انظر فؤاد محمد الصقار ، ص٤١ ـ ٦٣ ـ ٦٥ .

وتختلف الدول أيضا من حيث نصيبها من القوى المحركة على شكل بترول أو غاز طبيعي أو فحم، أو قوى مائية، فالصناعة تقوم على هذه القوى في الدول التي بلغت مستوى معينا من الرقي، وهذه المقدرة الصناعية تؤدي إلى استيراد الخامات وتركيبها أو تحويلها إلى مصنوعات ثم اعادة تصدير جزء منها.

وكذلك هناك تباين واختلاف في التضاريس والتربة والمناخ بين دول العالم المختلفة، وذلك يؤثر في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فهناك غلات لا يلائمها المناخ الاستوائي كالمطاط والكاكاو وجوز الهند، وغلات أخرى كالقمح تجود في أنواع التربة الخفيفة والامطار المتوسطة، وتجود زراعة الذرة الشامي في الولايات المتحدة التي تنتج أكثر من ثلثي محصول العالم.

وهكذامما تقدم يمكننا أن نعتبر عامل اختلاف البيئة والنتائج المترتبة عليه من العوامل الثابتة التي تؤثر في التبادل التجاري.

ثانيا : درجة التقدم الصناعي

بلغت بعض الدول إلى درجة عالية من التقدم الصناعي بينما لايزال بعضها في حالة متخلفة، وهذا التفاوت في التطور الاقتصادي يؤدي إلى زيادة كبيرة في حركة التبادل للسلع، فبريطانيا على سبيل المثال من الدول التي تقدمت فيها الصناعات إلى حد بعيد تشتري كثيرا من المواد الخام الأولية من دول متخلفة اقتصاديا نسبيا وتقوم بتحويلها إلى سلع تجارية مصنوعة، وتبيع جزءا منها في نفس الدولة التي أمدتها بخاماتها، وبذلك تتضاعف حركة البضائع في اتجاهين، فهي مثلا تستورد القطن طويل التيلة الخام من السودان وتصدر لها مصنوعات الثياب السودانية.

على أن هذا العامل بطبيعته لا يمكن أن تكون له صفة الدوام ، لأن الدول المتخلفة تنهض وتتقدم فتدخل من الصناعات ما يتلاءم وظروفها وتصبح بمرور الزمن من منافسات الدول التي سبقتها في التطور الصناعي. ولعل أحسن الأمثلة التي نضربها على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وتطورها الحديث فقد كانت في القرن الثامن عشر مستعمرة بريطانية وموردا مهماً تستمد منه بريطانيا كثيرا من الخامات والمواد الغذائية، كما كانت سوقا واسعة للمصنوعات البريطانية أما الآن فهي في غنى عن كثير من المصنوعات. وقس على ذلك الكثير من الدول مثل مصر والهند وغيرهما.

ثالثا : سهولة النقل والمواصلات وتوافرها

يعتبر النقل والمواصلات ثالث العوامل الأساسية التي تؤثر في التجارة الدولية اما باستخدام الطرق الطبيعية من بحار وبحيرات وانهار أو الوسائل التي استحدثها الانسان كالقنوات والطرق البرية والخطوط الحديدية والجوية.

وقد تطورت وسائط النقل تطورا عظيما منذ الأيام الأولى للتجارة الدولية وتمشت في تطورها مع التقدم في المجالين الزراعي والصناعي، ومع التغير في التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم، ومناطق الانتاج وقد كان من نتائج هذا التطور أن تضخمت التجارة الدولية في العصر الحديث واعتراها تغير نوعي يكاد يكون انقلابا.

لقد ظلت التجارة إلى أوائل القرن التاسع عشر تغلب عليها السمة الكمالية ومن هذه السلع الحرير مضافا إليها التوابل والعقاقير والمنبهات كالشاي.

فلما حدث الانقلاب الصناعي في أوروبا واحتشدت جموع كبيرة من السكان في أقاليم فقيرة في انتاجها الزراعي، ظهرت الحاجة إلى وسائل نقل كافية مضمونة لجلب المواد الغذائية اللازمة للسكان الصناعيين واستيراد الخامات للمصانع وإيصال منتجات هذه المصانع إلى الأسواق العالمية، ولولا الكشوف العلمية مثل كشف قوة البخار والاختراعات كاختراع القاطرة والسفن البخارية التي ميزت الفترة الأولى للانقلاب الصناعي العظيم الذي لا يزال مستمراً إلى يومنا هذا، وأثر كل ذلك في التجارة الدولية التي أصبحت حيوية لكل دول العالم.

رابعا : الدخل القومي

هناك مجموعة من العوامل الأخرى تشترك مع عامل الدخل القومي كرأس المال المستثمر في داخل الدولة أو في خارجها، والجمارك، والسياسة الاقتصادية والميزانين التجاري والمدفوعات ويضاف إلى ذلك الدعاية التجارية والاعلان.

ان هذه العوامل مجتمعة تؤثر في التجارة الدولية، لا من حيث حجمها فقط بل من حيث اتجاه حركتها الجغرافية، ومن النادر أن تؤثر هذه العوامل بمفردها على مجرى التجارة، ولكنها تتداخل مع مجموعة من العوامل الأخرى فتسبب زيادة أو نقصا في حجم التجارة الدولية، أو تغيير اتجاهها الجغرافي.

والدخل القومي عبارة عن مجموع الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري خلال مدة ما تكون عادة سنة، وواضح من ذلك ان الدخل ينتج من عملية الانتاج، فإذا كان نصيب الفرد من مجموع الدخل القومي مرتفعا في دولة ما بمقارنتها بدولة أخرى فإن مستوى المعيشة في الدولة

الأولى يكون مرتفعا بالنسبة إلى الثانية ويتبع ارتفاع مستوى المعيشة زيادة في القوى الشرائية ورغبة في الحصول على كثير من السلع الكمالية، أو على الأقل السلع التي لا تدخل ضمن الضروريات الأساسية لحياة الإنسان.

وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتمتع بثروة قومية عظيمة، نجد أن هذا العامل ذو أثر كبيرٍ جدا في ضخامة وارداتها التي يتكون أغلبها من سلع لا ترقى إلى مرتبة الضروريات كالمطاط والحرير الخام وورق الجرائد، وليس فيها كما ترى سلعة واحدة يمكن أن توصف بأنها ضرورية لحياة الشعب المجردة.

أما الدول الفقيرة فإن مستواها المعيشي المنخفض يحول بينها وبين الإنفاق عن سعة في الأسواق الدولية وينعكس ذلك في تجارتها الخارجية.

خامسا : *رؤوس الأموال المستثمرة في الداخل والخارج*(١)

هناك دول كثيرة بها من الموارد الطبيعية ما قد يدر ربحا كثيراً لو أنها استغلتها. فإذا كانت المدخرات الأهلية قليلة لا تسمح لها باستغلال مواردها القومية فإنها تعتمد على القروض الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية لتساعد على استغلال تلك الثروة الكامنة فيستمد البلد بعض الفائدة كما يستفيد أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية استثمار أموالهم فيه.

ويترتب على انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى أثر مهمّ في حركة الصادرات بين الدول المختلفة، إذ إن جزءا كبيرا من حصيلة تلك القروض الأجنبية يتخذ شكل صادرات من الدول المقرضة إلى الدولة المقترضة فترسل الآلات الزراعية أو الصناعية مثلا، أو لوازم انشاء

(١) انظر سعدي علي غالب ، ص ٧٠٣ .

الخطوط الحديدة أو غير ذلك من سلع رأسمالية وخدمات فنية من الدولة الأولى إلى الثانية لزيادة دخلها القومي وتنمية مواردها الانتاجية، ومن ثم تتمكن الدولة المقترضة بعد مدة معينة من دفع قيمة القرض الأجنبي أو مواد غذائية مثلا، وتدخل الدولة صاحبة القرض كواردات وواضح من ذلك أن القرض الدولي ينتقل من قطر إلى آخر في شكل عملة ما بل في هيئة سلع وخدمات ومعنى ذلك زيادة حجم الصادرات والواردات.

سادسا : الجمارك[1]

تعرف الجمارك بأنها ضرائب غير مباشرة تفرض على السلع التي تعبر حدود الدولة من خارجها إلى داخلها وبالعكس، أي الصادرات والواردات.

وقد كان الغرض الأول من فرض رسوم أو ضرائب على الواردات ثم على الصادرات هو زيادة إيرادات الدولة، ولا يزال هذا الغرض من أهم أغراض الرسوم الجمركية فإن فرضها لا يجب أن يعرقل سير التجارة الدولية وإلا لم يتحقق الغرض منها. ولكن الضرائب الجمركية أصبحت من الأسلحة الاقتصادية والسياسية المهمة التي تلجأ إليها معظم الدول في معظم اقتصادياتها الداخلية وعلاقتها بالدول الأخرى.

وتقسم الرسوم الجمركية إلى خمسة أنماط هي :

١- الرسوم المانعة :

وتسمى الضريبة على الواردات مانعة، إذا بلغت من الفداحة درجة يتعذر معها استيراد السلع بسبب ارتفاع أثمانها الناتجة من الضريبة الواجب اضافتها إلى تكاليف انتاجه وربحه وعادة ما تفرض على السلع الكمالية.

---

(١) انظر ، عبد الرحمن زكي إبراهيم (ص١٢٤ ـ ص١٢٦) .

٢- الرسوم الحامية :

وتسمى الضريبة على الواردات حامية أو حمائية إذا بلغت من الارتفاع درجة يتساوى بها سعر السلعة المستوردة مع سعر ما يماثلها من الانتاج الوطني فتستطيع الأخيرة أن تنافسها، وتستخدم الضرائب الحمائية دائما لحماية الصناعات الوطنية حتى تقوى ويكمن انتاجها باقل تكلفة حتى تستطيع أن تواجه أي منافسة أجنبية معقولة.

٣- الرسوم القيمية :

وهي تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة وتتميز ببساطة تطبيقها على الواردات.

٤- الرسوم النوعية :

وهي تفرض على أساس مبلغ معين على كل وحدة من السلع المستوردة وزنا أو شحنا أو كيلا أو مقاسا وهناك نوع من السلع يخضع لكل من الرسمين القيمي والنوعي كالأقمشة المصنوعة بنسب معينة من البولستر والقطن.

٥- رسوم إعانة التصدير :

تطبق بعض الدول اعانات التصدير بطريقة مباشرة. فلنفترض على سبيل المثال أن شركات الزيوت انتجت كميات ضخمة من الزيوت بتكلفة ٥٠ ريالا للصفيحة الواحدة بينما يمكن تصريفه في سوق أوربي مثلا حيث تصرح الدولة لهذه الشركات بالبيع بهذا السعر أي ٤٠ ريالا في أسواق أوروبا مقابل دولارات يشتري بها آلات لازمة للصناعة الوطنية على أن تتحمل الدولة فرق سعر الزيوت.

سبق أن أشرنا إلى أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدول يمكن أن تندرج تحت السياسة الجمركية إلى قسمين، فمنها ما يتبع سياسة حرية التجارة ومنها ما يتبع سياسة الحماية الجمركية.

وقد أوضحنا مزايا وعيوب سياسة الحماية على أن هذه أو تلك لا تسير على سياسة واحدة بشكل منتظم، لأن ظروف كل دولة تتغير من وقت لآخر كما ان كل دولة مقيدة إلى حد كبير بالسياسات التجارية التي تتبعها الدول الأخرى.

ولايخفى أن أية ضريبة على الواردات معناها ضريبة على المستهلك، وقد تشجع أصحاب الأعمال على الاستغلال، ولكن لا يخفى من جهة أخرى ان تشجيع الصناعة الوطنية أمر مطلوب ومرغوب لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة، وضمان الحصول على بعض المصنوعات الضرورية في حالة انقطاع الواردات لسبب ما، فقد سببت الحرب العالمية الثانية كثيرا من الضيق والحرمان في الدول التي كانت تعتمد إلى درجة كبيرة على الوارد إليها من الخارج.

وعليه فالتجارة الخارجية تتأثر إلى حد كبير بالعوامل السياسية، ويبدو ذلك من خلال التكتلات الاقتصادية القائمة اليوم في العالم وكذلك تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في اقتصاديات المملكة العربية السعودية، لأن جانباً كبيراً من النشاط التجاري يعتمد على العلاقات الاقتصادية الدولية سواء من حيث الصادرات باعتبارها من أهم مصادر الدخل القومي أو من ناحية الواردات باعتبارها من أهم الموارد التي ترتكز عليها سياسات وبرامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك تولي حكومة المملكة العربية السعودية عنايتها بالتجارة الخارجية من خلال ابرام الاتفاقيات التجارية بينها وبين دول العالم وتقيم

وتشترك في المعارض والأسواق الدولية بجانب تخفيض أجور خدمات الموانئ بنسبة ٥٠٪ لصادرات الصناعات الوطنية وصادرات القمح السعودي وكذلك تمتد الفترة المسموح بها لتخزين البضائع الصادرة في حدود الميناء من يومين إلى عشرة أيام [١] .

دور الاسطول البحري السعودي في تنمية الصادرات والواردات

إنّ محاولة زيادة معدلات الأساطيل الوطنية يعكس بوضوح الدور المهم الذي تقوم به السفن الوطنية في خدمة دولها وبخاصة النواحي الاقتصادية.

وكما هو معروف فإنه في أي نظام اقتصادي يتضمن ثمن البضائع بعض العناصر المباشرة وغير المباشرة من تكلفة النقل البحري والتي تتضمن النولون (أجر النقل) المدفوع في استيراد المواد الغذائية والمواد الخام والذي قد تتراوح من ١٠٪ إلى ٥٠٪ على الأسعار النهائية للبضاعة. وهذا في حد ذاته يعتبر دافعا للدول في محاولة التوصل إلى طريقة تضمن تقليل تكلفة النقل البحري بقدر الامكان. ووصولا إلى ذلك الهدف عادة ما تتبع تلك الدول العديد من الوسائل لتحقيق ذلك كاستخدام السفن ذات الجدوى الاقتصادية في النقل البحري والتي توفرها سوق النقل البحري الدولية. إلا أن هناك بعض الدول أدركت أهمية النقل البحري لها والذي حتم عليها شراء وادارة سفن خاصة بها حتى ولو كان العائد منها بسيطاً جدا نتيجة للمنافسة الدولية القائمة في النقل البحري، وهذا بدوره قاد إلى نتيجة أخري وهي وجوب إعانة ذلك المرفق الحيوي والمهم من قبل الدولة.

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، جهود المملكة العربية السعودية في مجال تنمية الصادرات الوطنية ، ص ٥ ، الرياض ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

ان الاستثمار في النقل البحري له مغريات اقتصادية وغير اقتصادية، فمثلا قد تكسب تلك الصناعة عملة أجنبية نادرة بنقلها للبضائع بين الدول أو يمكنها أن تحفظ العملة الأجنبية عند دفع النولون بالعملة الوطنية إلى السفن الوطنية بدلا من العملة الأجنبية إلى السفن الأجنبية.

وعلى كل حال فإن السياسة القومية للدولة للتوسع في مجال النقل البحري الوطني له ما يبرره خاصة وان النقل البحري له تأثير على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى النقل البحري من أمن وطني ومواجهة كل احتمالات الحروب والمقاطعات الاقتصادية، والتغير المستمر في أسعار النقل البحري زيادة أو نقصانا.

وعلى أية حال فإن الاعتماد على النقل البحري الوطني يعد أحد مطالب الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة، كما يتيح المجال للواردات والصادرات أن تصل للأسواق الخارجية دون أن تكون هناك صعوبات أو معوقات تعترض النقل البحري، كما وان الاسطول البحري الوطني يسمح بنقل المواد المشتقة من البترول وتسويقه كما هو الحال في الدول المنتجة للبترول.(١)

كما تعتبر تكلفة النقل البحري رخيصة مقارنة مع بقية أنماط النقل بالسكة الحديد أو الشاحنات أو الطائرات، ومن مميزات السفن البحرية أن لها القدرة العالية والسهلة في نقل البضائع حيث هناك ناقلات نفط تنقل (٧٥٠) ألف طن وهذا يفوق وسائل النقل الأخرى.(٢)

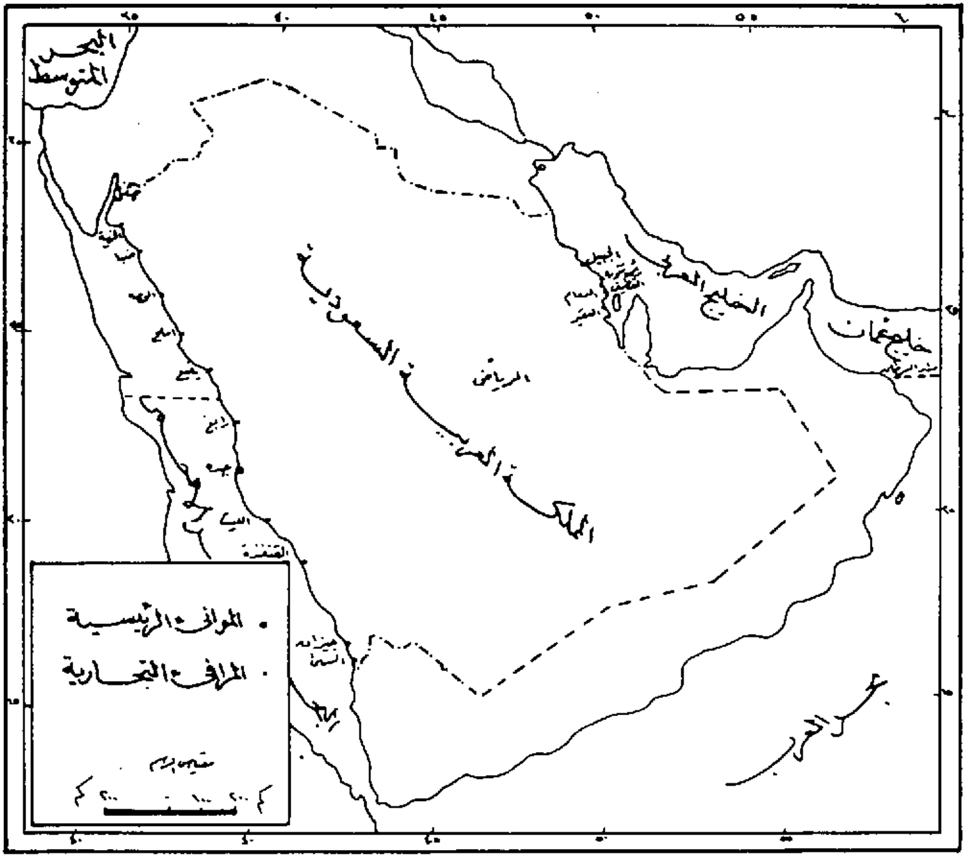
ونظرا لزيادة حركة الصادرات والواردات السعودية عن طريق موانئها الرئيسية على البحر الأحمر والخليج العربي (انظر الشكل ١ . ٢)،

(١) كوير : جغرافية النقل البحري ، ترجمة محمود ربيع الملط الاكاديمية العربية للنقل البحري ، ص٨١ ، ٨٢ ، الاسكندرية ، ١٩٧٢م .

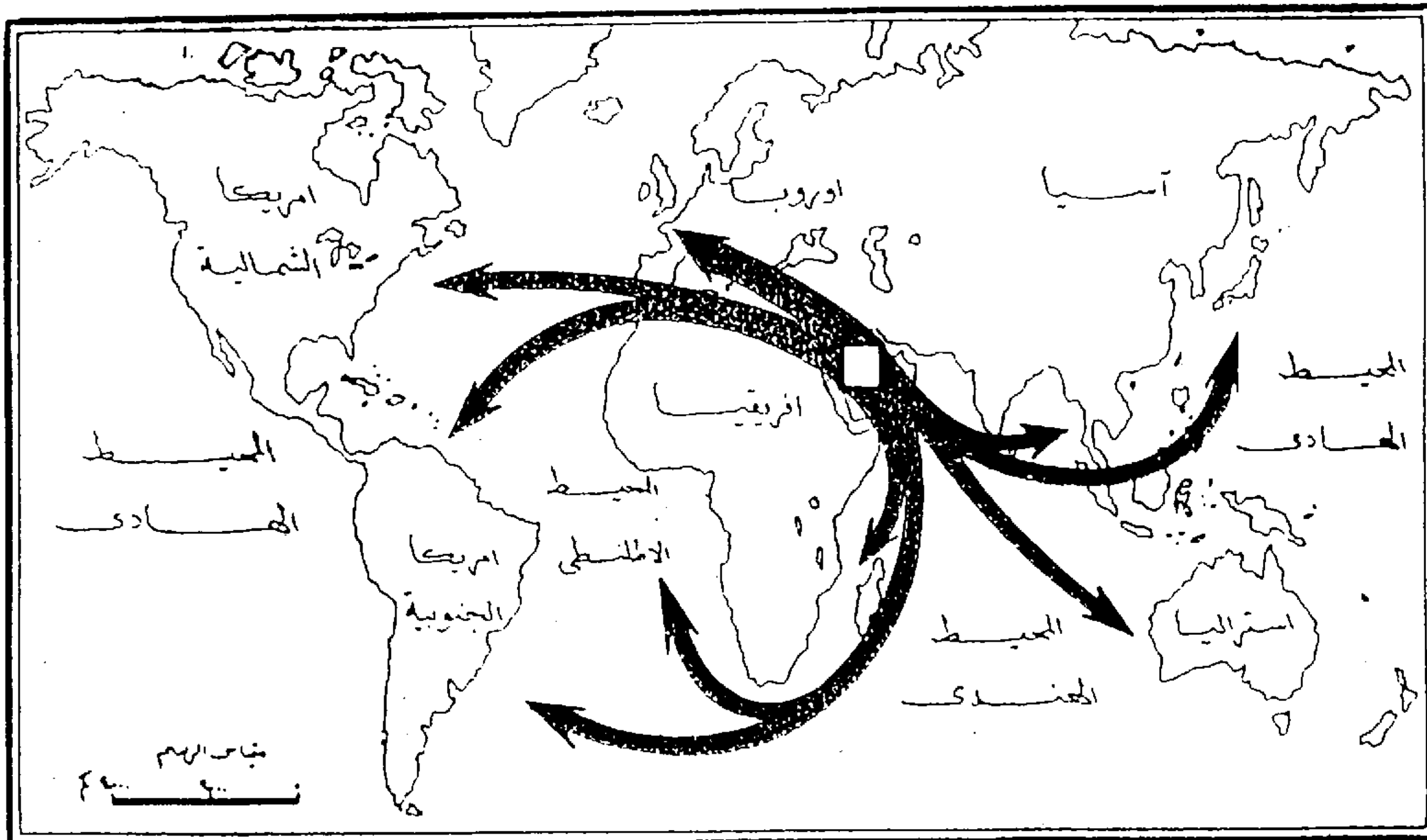
(٢) سعدي علي غالب : جغرافية النقل والتجارة ، ص٧٥ ، الموصل ١٤٠٨هـ .

فإن ذلك أدى إلى ضرورة تطوير الموانئ السعودية ورفع معدلات تشغيلها وتخصصها في خدمة حركة الواردات التجارية كما هو الحال في موانئ جدة الإسلامي والملك عبد العزيز، وجازان وينبع التجاري، بينما تخصص ميناءا ينبع والجبيل الصناعيين لخدمة حركة الصادرات من المنتجات البترولية المكررة والبتروكيمويات. وكان الهدف من ذلك هو تحقيق مرونة عالية في حركة السفن المغادرة والواصلة إلى الموانئ السعودية وما يتبع ذلك من تفريغ وشحن البضائع.

شكل (١) الموانئ الرئيسية والمرافئ التجارية



شكل (٢)   التوجيه الجغرافي للصادرات السعودية



وبما أن سياسة المملكة العربية السعودية في نشر الرخاء والازدهار في جميع ربوع البلاد فإنها لم تأل جهدا في تطوير النقل البحري بشكل متكامل لخدمة النهضة الاقتصادية التي تعيشها البلاد وتتجلى صور ذلك التكامل الذي تسعى إليه المملكة من خلال انشاء وتشجيع الشركات الوطنية للنقل البحري.

ومن منطلق تطوير النقل البحري بشكل متكامل لخدمة الاقتصاد السعودي فقد تم انشاء الشركة السعودية الوطنية للنقل البحري في عام ١٣٩٨هـ والتي تهدف إلى :

أ ـ الإسهام في نقل البضائع المتجهة إلى المملكة بشكل منتظم والمحافظة على انتظام أسعار الشحن وتأمين نقل متطلبات الأمن الوطني في جميع الظروف.

ب ـ نقل الصادرات إلى خارج المملكة.

جـ ـ المشاركة في جميع العمليات المتعلقة بالنقل البحري والتي منها تخليص البضائع وتنسيقها على ظهر البواخر ووسائل النقل والتخزين وغير ذلك من العمليات التي ترتبط لأي سبب كان بالنقل البحري.

ان الاسطول البحري التابع للشركة الوطنية للنقل البحري بدأ نشاطه بسفينتين (سنة١٣٩٨هـ) حمولة كل منها ثلاثة وعشرون ألف طن هذا وبعد ذلك توسعت الشركة في أسطولها حيث تعاقدت على بناء أربع سفن أخرى حمولة كل منها ثمانية وثلاثون ألفا وخمسمائة طن وهذا سيمكن الشركة من نقل نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من جملة البضائع المنقولة بحرا إلى المملكة العربية السعودية.(١)

هذا وقد تم مؤخرا التعاقد على استئجار ناقلة نفط جديدة تزن ٤٥٧٩٢٧ طن وذلك لضم خدماتها إلى جانب الخدمات التي يقوم بها الاسطول ولمدة عامين.(٢)

---

(١) المملكة العربية السعودية ، وزارة المواصلات ، النقل البري والبحري ، ص١٤٦ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ.

(٢) الموانئ، مجلة اقتصادية متخصصة ، العدد التاسع السنة الثانية، نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩م، ص ١٦.

أولا : الصادرات

تطور حجم وهيكل الصادرات السعودية

ان قيمة الصادرات السعودية من النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة لا تعني ان عائداتها مادية فقط، بالنسبة للمملكة العربية السعودية بل تعني أكثرمن أنها مصدرٌ للطاقة تحتاجها دول العالم الخارجي لان المملكة تحتل المركز الثالث في الانتاج بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية كما أنها احتلت المركز الأول في الاحتياطي الثابت في عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ أي ٢٥٢.٣٨ بليون برميل[١]، وكذلك تحتل المرتبة الأولى في الاحتياطي العالمي.

ولذلك فإن الصادرات السعودية من النفط ومشتقاته لها ابعاد غير اقتصادية تتمثل في البعد الاستراتيجي والحربي وكذلك تأثير العلاقات السعودية الدولية في تسوية الخلافات العربية الخارجية والعربية كما هو الحال في المشكلة اللبنانية.

ولهذا فإن قيمة صادرات البترول السعودي من النفط ومشتقاته لا تكمن قيمته في حصيلة عائداته من العملات بقدر ما تفوق ذلك بكثير، إذن فالصادرات تضيف الكثير إلى معنى البترول السعودي.

ان الصادرات السعودية شهدت تطورا ملحوظا في السنوات السبع من١٤٠٢هـ إلى ١٤٠٨هـ لأن حركة النشاط التجاري لا تتوقف بين أسواق التصدير والاستيراد في كثير من الاحيان على جملة الانتاج أو الانتاج بالنسبة للفرد بقدر ما تتوقف على وجود الفائض الذي يحدد معدل الاستهلاك المحلي مقارنا بكمية الانتاج.

والجدول التالي يبين تطور هيكل الصادرات السعودية حسب مجموعات السلع الرئيسية بالطن المتري[٢]

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، جهود المملكة العربية السعودية في مجال تنمية الصادرات الوطنية ص٥ ، الرياض ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

(٢) المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، الاحصاءات السنوية ١٤٠٨هـ .

جدول رقم (١)

تطور هيكل الصادرات السعودية حسب مجموعات السلع الرئيسية بالطن المتري

أنواع البضائع	١٤٠٢هـ	١٤٠٣هـ	١٤٠٤هـ	١٤٠٥هـ	١٤٠٦هـ	١٤٠٧هـ	١٤٠٨هـ
منتجات بتروكيماوية	ــــ	٣١١.٩٧٨	٦٨٠.٤٩٤	١.٩٣٦.١٧٤	٣.٧٧١.٩٣٩	٤.٤٢٦.١٠٨	٤.٤٨٢.٢٩٥
منتجات بترول مكررة	ــــ	١.٠٣٨.١٧٠	٤.٨٧٥.٤١٥	٧.٩٤٢.٧٦٣	١٣.٨٨٢.٦٣١	٢٢.١١٨.٣٨٤	٢٥.٦٩٧.٢٦٩
زيت الوقود	ــــ	ــــ	ــــ	٥.٨٥٩.١٨١	٥.٠٢١.٥٨٣	٥.٥٥٨.١٨٥	٦.٨٤٨.١٥١
غاز طبيعي سائل	ــــ	ــــ	ــــ	٢.٤٢٧.٧٦٣	٢.٠٧١.٦٠٤	٢.١٦١.٨٤٧	٣.٨٨٨.٧٢٣
كبريت	٢٥٦.٩٢٢	١.٥٢٦.٥٠١	١.٨٥٣.٧٢٨	٧٩٣.١٧٠	٨٧٩.٩٩٢	٦٩٥.٧١٢	١.١٨٦.٣٥٥
يوريا	ــــ	٨٢.٨٩٩	٤١١.١٦٤	٣٧١.٧٧٤	٤٧٨.٠٩٥	٤٢٤.٧٠٥	٣٩٤.٤٨٥
بضائع أخرى	ــــ	١.٠٥٢	٢.٩٢٣	١٧.٦٨٠	٠.٤٢٨	٧٦	ــــ
إجمالي الصادرات	٢٥٦.٩٢٢	٣.٤٦٠.٤٢٠	٧.٨٢٣.٧٢٤	١٩.٣٤٨.٥٠٥	٢٦.١٠٦.٢٧٢	٣٥.٤١٥.٠١٧	٤٢.٤٩٧.٢٧٨
إجمالي الواردات والصادرات	٣٣١.٤٣٣	٤.٣٥٠.٤٣١	٨.٩٦٦.٣١١	٣٠.٧٤٧.٨٧٥	٢٧.٧٩٣.٩٢٢	٣٧.٢٦٦.٥٧٦	٤٤.٧٠٧.٤٦٩

يبدو من الجدول رقم (١) الخاص بالصادرات السعودية ما يلي:

١- ان البترول الخام لا وجود له في قائمة الصادرات، ولكن يكسر من شوكة الاعتماد عليه مصدراً رئيسياً للدخل القومي ظهور صادرات المنتجات البتروكيماويات ومنتجات البترول المكررة وزيت الوقود والكبريت واليوريا ـ فضلا عن عدم استيراده.

٢- ويلاحظ من الجدول السابق ان حكومة المملكة العربية السعودية تواصل تنفيذ سياستها التي تقوم على تنويع الصادرات للحد من خطر الاعتماد على النفط الخام، وتوسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات بما تعقده من اتفاقيات التجارة والدفع مع كثير من الدول الأجنبية أو الاتفاقيات الثنائية للتعاون الاقتصادي مع عدد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان، والمغرب، وتونس، والأردن، والعراق.[١]

وكذلك على صعيد السياسة التجارية الخارجية حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على توسيع الأسواق الخارجية أمام صادراتها من حيث توفير المناخ الملائم لانسياب الصادرات إلى أسواق الدول الأخرى من خلال التحرير الكامل من الرسوم الجمركية وغير الجمركية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات.

٣- يمكن أن نتبين صور التسهيلات والدعم الحكومي الذي يوضح النمو المتزايد للصادرات بخلاف الزيت الخام ولنفس الواردات بالنسبة المئوية للسنوات من ١٤٠٣هـ وحتى ١٤٠٨هـ كما يلي[٢]:

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، جهود المملكة العربية السعودية في مجال تنمية الصادرات الوطنية ص٥ ، الرياض ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

(٢) الجدول من عمل الباحث وأرقامه مأخوذة من المؤسسة العامة للموانىء .

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للصادرات والواردات السعودية

السنوات	الصادرات	الواردات
١٤٠٣	٩	٩١
١٤٠٤	١٧	٨٣
١٤٠٥	٣٩	٦١
١٤٠٦	٥١	٤٩
١٤٠٧	٦٠	٤٠
١٤٠٨	٦٨	٣٢

وما يلاحظ من الجدول رقم (٢) الذي يوضح الأهمية النسبية للصادرات والواردات السعودية ما يلي :

أ ـ أن هناك تزايداً مطرداً في نسبة الصادرات حيث ارتفعت من ٩٪ في عام ١٤٠٣هـ إلى ٥١٪ في عام ١٤٠٦هـ حتى بلغت قيمتها ٦٨٪ في عام ١٤٠٨هـ من اجمالي الصادرات والواردات.

وذلك يرجع إلى انشاء شبكة التجهيزات الأساسية المتمثلة في الطرق والطاقة والمياه والموانئ والاتصالات والمناطق والمدن الصناعية المتطورة.

ب ـ يبدو من الجدول رقم (٢) التناقص المستمر في الأهمية النسبية للواردات حيث انخفضت من ٩١٪ من اجمالي الصادرات والواردات السعودية عام ١٤٠٣هـ إلى ٣٢٪ في عام ١٤٠٨هـ وهذا ان دل فإنما يدل على اتباع سياسة احلال منتجات محلية محل الواردات الأجنبية، وتعتبر مثل هذه الأهداف ضرورية لخطة التنمية الرابعة والسنوات التي تليها[١]

(١) وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة للسنوات من ١٤٠٥ وحتى ١٤١٠هـ ، ص١٢٣ ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ .

٤- أنّ الزيادة في حجم الصادرات السعودية التي أظهرها الجدول رقم (٢) من ٩٪ عام ١٤٠٣هـ إلى ٣٩٪ عام ١٤٠٥هـ كانت تمثل إحدى انجازات خطة التنمية الثالثة للسنوات من ١٤٠٠هـ وحتى ١٤٠٥هـ وقد حققت هذا النمو في مجال الصادرات الصناعية شركات سابك بالاضافة إلى منتجات مصانع القطاع الخاص، إذ تمثلت هذه الصادرات في الانابيب البلاستيكية ومواد البناء والهياكل الحديدية ووحدات تكييف الهواء، ويضاف إلى ذلك الإسمنت وزيت فول الصويا ومساحيق الغسيل، ومنتجات الألبان.(١)

إنّ النمو في قطاع الصادرات الصناعية السعودية جاء لاعتبارات عدة أهمها استقرار العلاقات الدولية في المجال الصناعي التي أدت إلى استمرار الشركات الأجنبية في المحافظة على الاستثمار الصناعي بمعدل ثابت في المملكة، كما عززت حكومة المملكة العربية السعودية علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الخليج للاستشارات الصناعية، ومع دول الجامعة العربية الأخرى من خلال الهيئة العربية للتنمية الصناعية ثم مع المؤسسة العربية للاستثمارات الصناعية.(٢)

كما أن تنمية وتطوير التجارة الداخلية والخارجية والترويج لهما بالإضافة إلى تحسين انتاجية وفاعلية هذين القطاعين كان لهما دورهما البارز في نمو حجم الصادرات خلال السنوات التي أظهرها الجدول السابق كسياسة تبنتها حكومة المملكة في خطة تنميتها الرابعة للسنوات من ١٤٠٥هـ وحتى ١٤١٠هـ.

وكذلك يظهر من دراسة احصاءات تجارة المملكة العربية السعودية الخارجية في خلال السنوات الخمس من ١٤٠٤هـ وحتى ١٤٠٨هـ أن

(١) وزارة التخطيط : مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٩ .
(٢) وزارة التخطيط : مرجع سبق ذكره ، ص٢٣٠ .

إجمالي الصادرات السعودية قفزت من ٩ر٣ مليون طن وزني في عام ١٤٠٤هـ إلى ٧ر٤٦ مليون طن وزني في عام ١٤٠٨هـ وذلك النمو في مجال الصادرات يعزى إلى مجموعة من الاعتبارات هي :

١- يأتي في مقدمة هذه الاعتبارات جهود حكومة المملكة في تشجيع الصادرات السعودية لاقتحام اسواق التجارة الخارجية أمام مثيلاتها من السلع المنافسة وأهم هذه الجهود القرار الذي أصدره مجلس الوزراء السعودي عن المؤسسة العامة للموانيء رقم ٧٤/ق وتاريخ ٢٩/٢/١٤٠٧هـ القاضي بتخفيض أجور خدمات الموانيء على الصادرات من الصناعات الوطنية بمقدار ٥٠٪ عما هو مقرر في نظام رسوم وأجور الموانيء.

٢- القرار الوزاري الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٢٨١/٣١ وتاريخ ١٨/٤/١٤٠٨هـ والقاضي بمنح الصادرات فترة سماح من عوائد الأرضية لمدة عشرة أيام ابتداء من اليوم التالي لدخولها الدائرة الجمركية.

٣- حرص حكومة المملكة العربية السعودية على توسيع الأسواق الخارجية أمام الصادرات السعودية من حيث توفير المناخ الملائم لوصول تلك الصادرات إلى أسواق الدول الأخرى محررة من العوائق الجمركية كلياً في معظم الحالات، أو جزئياً في بعضها .

٤- دعم حكومة المملكة القدرات التصديرية من خلال تحرير التجارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيث تم تحرير السلع ذات المنشأ الوطني بينها وبين دول مجلس التعاون وهي الكويت والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان

ثم البحرين، على أن يسمح بالبيع المباشر لمنتجات الأنشطة الاقتصادية المصرح بها في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، ويضاف إلى ذلك السماح بممارسة التجارة بشقيها الجملة والقطاعي لمواطني دول مجلس التعاون الست.

٥- مشاركة المملكة العربية السعودية في عضوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقدم للمصدرين العرب الضمانات المالية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، ومن ثم يحظى المصدرون السعوديون بالحصول على التمويل المصرفي لصادراتهم بسهولة أكثر وبشروط مميزة.(١)

٦- تقديم حكومة المملكة العربية السعودية إلى برنامج التمويل الأطول أجلاً للتجارة الذي يديره البنك الإسلامي للتنمية قائمة تشتمل على ١١٢ سلعة من منتجاتها التصديرية عدا النفط الخام للاستفادة منه في تنويع التركيب السلعي للصادرات السعودية إلى الدول الأعضاء في هذا البرنامج.

٧- الموانيء السعودية التي شهدت توسعة التجهيزات الأساسية وبزيادة عدد الأرصفة من ٢٧ رصيفاً عام ١٣٩٥هـ إلى ١٣٣ رصيفاً حالياً في كل الموانيء السعودية الرئيسية(٢) ، وحل مشكلات تكدس البضائع من خلال رفع الإنتاجية وكفاءة التشغيل في الموانيء.

والجدول التالي يوضح حجم الصادرات والواردات السعودية بالمليون طن وزني (ألف كيلو جرام) للسنوات الخمس من ١٤٠٤هـ إلى ١٤٠٨هـ.

---

(١) ينبع التجارية الصناعية : الانجازات على طريق الخير ، العدد ١٢ غرة ربيع الثاني ١٤٠٤هـ ، ص٢٧

(٢) المؤسسة العامة للموانيء : مرجع سبق ذكره ، ص٣١ .

جدول رقم (٣)

حجم الصادرات والواردات السعودية/ مليون طن وزني

السنوات	الصادرات	الواردات	إجمالي
١٤٠٤	٣.٩	٤١	٤٤.٩
١٤٠٥	٢٠.٥	٣١.٥	٥٢.٠
١٤٠٦	٣٢.٥	٢٧.١	٥٩.٦
١٤٠٧	٣٨.٥	٢٥.٤	٦٤.٢
١٤٠٨	٥٤.٠	٢١.٥	٧٥.٥

يبدو من الجدول رقم (٢) أنّ كمية الواردات السعودية سجلت في ذات الفترة ٤١ مليون طن وزني في عام ١٤٠٤هـ ثم هبطت هبوطاً تدريجياً حتى بلغت ٢١.٥ مليون طن وزني في عام ١٤٠٨هـ أي بمعدل نقصان قدره ١.٩، في حين سجلت الصادرات السعودية معدل نمو بلغ ١٢ لذات السنوات.

وهذه الصورة لا تعني التمييز لصالح الصادرات ولا التحيز ضد بدائل الواردات، سياسةً تجارية متجهة إلى الخارج، بينما نلاحظ أن السياسة الخارجية المتجهة إلى الداخل تستهدف التحيز إلى حوافز التجارة والصناعة فيها لصالح الانتاج المحلي وليس ضد التجارة الخارجية.

ونضيف إلى ذلك أن النمو في مجال الصادرات السعودية يعزى إلى أن الاقتصاد السعودي بعيد عن الأزمات الاقتصادية التي عادة ما ترتبط

بالعجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وبالتضخم. ولذلك يمكن أن يزيد حجم الصادرات بسرعة، ومن ثم ظهور علاقة واضحة بدقة بين اتجاهات التجارة والأداء الاقتصادي والصناعي في المملكة العربية السعودية.

وكذلك فإن توفير حكومة المملكة للهياكل الأساسية من شبكات النقل البرية، والجوية، والبحرية، والمواصلات وموارد الطاقة والنهوض بكفاءة السوق والحفاظ على سياسات اقتصاد كلي مستقرة مكنت من نمو التجارة والصناعة.

ومن استعراض التاريخ الحديث لإصلاح السياسة التجارية نجد أن هناك ثلاثة عوامل مؤثرة تؤدي إلى الإصلاح هي [1] :

١- الأنتقال من القيود الكمية إلى التعريفات لأن هذا الأنتقال يحقق ربط الأسعار الداخلية بالأسعار الخارجية كما يتيح فرصة أكبر للحصول على المدخلات الأجنبية مع زيادة حدة المنافسة.

٢- تضييق الفوارق بين معدلات الحماية مع تخفيض مستواها العام.

٣- التشجيع المباشر للصادرات لموازنة آثارالتعريفات على الواردات.

---

(١) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير : التمويل والتنمية والتصنيع والتجارة الخارجية، ص٤، ١٩٨٧م.

الإسهامات النسبية الصادرات السعودية

أما إذا نظرنا إلى الصادرات السعودية من حيث تطور إسهاماتها النسبية حسب مجموع السلع الرئيسية فالجدول رقم (٤)[١] والشكل رقم (٣) يوضحان ذلك.

جدول رقم (٤)

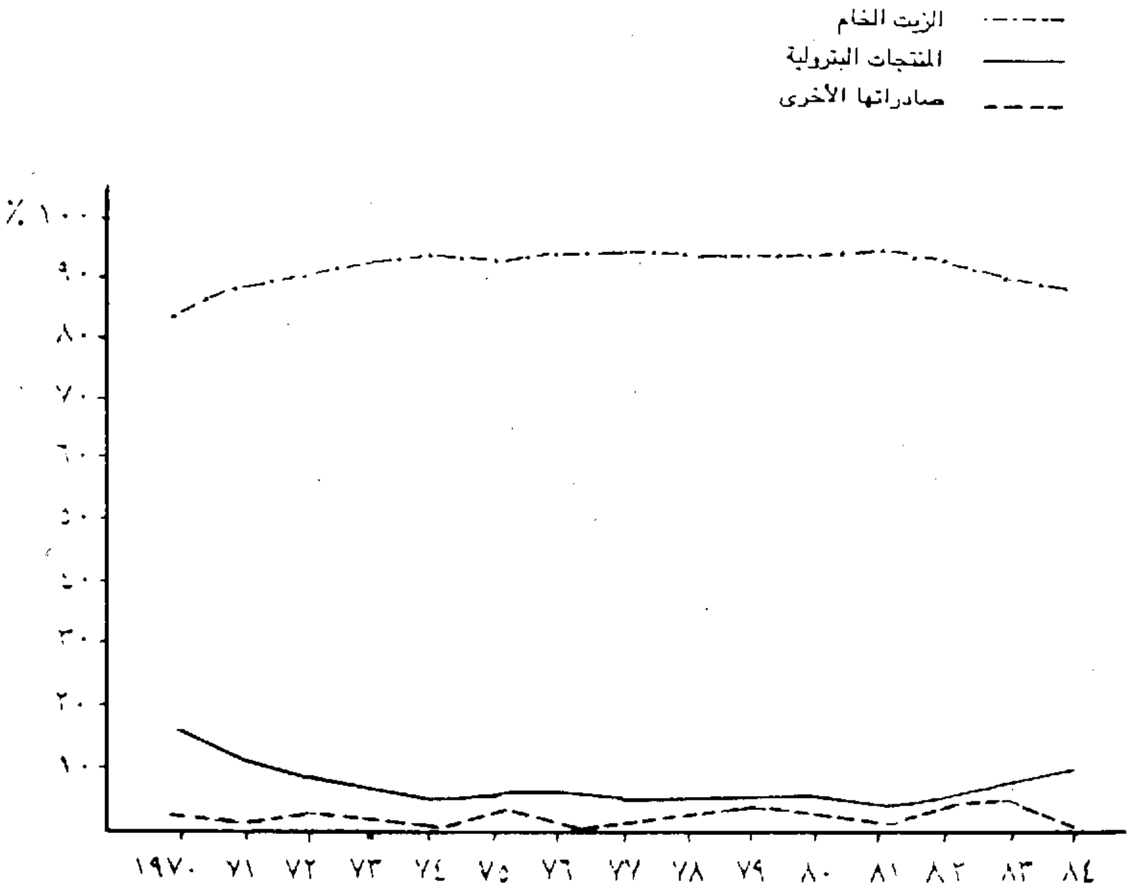
تطور الإسهامات النسبية الصادرات السعودية حسب مجموع السلع الرئيسية

السنوات	الزيت الخام	المنتجات البترولية	صادرات أخرى	المجموع ٪
١٩٧٠	٨٣.٢	١٦.٥	٠.٣	١٠٠
١٩٧١	٨٨.٢	١١.٧	٠.١	١٠٠
١٩٧٢	٩.٥	٩.٢	٠.٣	١٠٠
١٩٧٣	٩٢.٣	٧.٤	٠.٣	١٠٠
١٩٧٤	٩٤.٣	٥.٥	٠.٢	١٠٠
١٩٧٥	٩٢.٨	٦.٥	٠.٧	١٠٠
١٩٧٦	٩٣.٩	٥.٨	٠.٧	١٠٠
١٩٧٧	٩٤.٩	٤.٨	٠.٣	١٠٠
١٩٧٨	٩٤.٢	٥.٠	٠.٨	١٠٠
١٩٧٩	٩٣.٩	٥.٢	٠.٩	١٠٠
١٩٨٠	٩٤.٥	٤.٧	٠.٨	١٠٠
١٩٨١	٩٤.٨	٤.٥	٠.٧	١٠٠
١٩٨٢	٩٢.٨	٦.٠	١.٢	١٠٠
١٩٨٣	٨٩.٧	٨.٠	٢.٣	١٠٠
١٩٨٤	٨٨.٣	١٠.٢	١.٥	١٠٠

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط، منجزات التنمية للسنوات من ١٣٩٠هـ - ١٤٠٥هـ/ ١٩٧٠م / ١٩٨٥م، ص٢٦، الرياض.

الشكل رقم (٣)

الإسهامات النسبية للصادرات السعودية حسب مجموع السلع الرئيسية للسنوات من ١٩٧١م وحتي ١٩٨٤م.



من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

١- أن هناك ارتفاعاً واضحاً في قيمة الصادرات من الزيت الخام حيث سجل معدل نمو سنوي متوسط قدره ٢٣.٢٪ أما بالنسبة للصادرات من المنتجات البترولية المكررة فقد بلغ معدل ١٨.٢ ٪.

٢- يظهر الارتفاع في الإسهامات النسبية لقيمة صادرات النفط الخام من ٨٣.٢٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٨٨.٣٪ في عام ١٩٨٤م.

٣- الانخفاض الملحوظ في الإسهامات النسبية لقيمة صادرات المنتجات ١٠.٢ في عام ١٩٨٤م.

٤- في حين شهدت الصادرات الأخرى ارتفاعاً في الإسهامات النسبية لقيمة الصادرات السعودية الأخرى حيث قفزت من ٠.٣٪ في عام ١٩٧١م إلى ١.٦٪ في عام ١٩٨٤م.

حجم الصادرات السعودية وتوجيهها الجغرافي :

تتميز التجارة الدولية بأن البلدان المتطورة نصيبها حوالي ثلثي الصادرات والواردات العالمية (١)، ولذلك تعتبر من أهم مناطق التجارة العالمية، وهذه الدول المتطورة هي : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أمريكا الشمالية، ودول أوربا الغربية وأوربا الشرقية، واليابان من الدول الآسيوية غير العربية وغير الإسلامية، ويضاف إلى هذه الدول استراليا و اوقيانوسيا.

وإذا نظرنا إلى حجم الصادرات السعودية ووجهتها الجغرافية لوجدنا أن مناطق الاقتصاد المتقدم هي اسواق صادرات المملكة، ويعزى ذلك إلى أن هذه الدول متطورة اقتصادياً ومتقدمة في المجال الصناعي وتنوعها في مواردها الطبيعية واستخدامها للتقنية الحديثة في مراحل

(١) فؤاد محمد الصقار ، جغرافية التجارة الدولية ، ص١٣ ، الاسكندرية ١٩٨٣م .

عمليات الإنتاج الاقتصادي المختلفة وبالمثل في مجال الخدمات، ويضاف إلى ذلك ارتفاع مستوى معيشة سكان هذه الأقطار المتطورة. (انظر الشكل رقم ٤).

والجدول التالي رقم (٥) يوضح التوجيه الجغرافي لحجم صادرات المملكة العربية السعودية لعام ١٤٠٨هـ بالألف طن متري [١] .

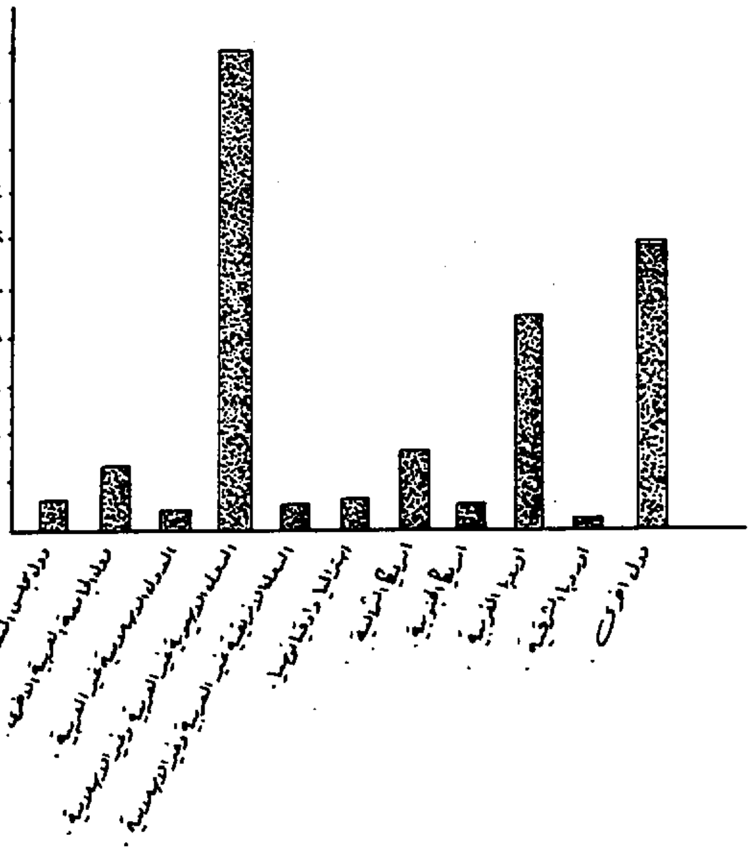
جدول رقم (٥)

حجم الصادرات السعودية وتوجيهها الجغرافي في عام ١٤٠٨هـ بالألف طن متري

التوجيه الجغرافي	منتجات بترولية مكررة	مواد بتروكيماوية	مواد غذائية	مواد صناعية حديد	حاويات فارغة	مصانع أخرى	المجموع
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٠٧١	٤٠٠	١١٦	١١	٣١	٥٣	١,٦٨٢
دول الجامعة العربية الأخرى	١,٧٢٩	١٥٤	٣٢٢	١٨	٧	٢٣٨	٢,٤٦٨
الدول الاسلامية غير العربية	٠,١٨٩	٢٩٧	٢١٤	٧	٥	١٢٢	٠,٨٣٤
الدولة الآسيوية غير العربية وغير الاسلامية	٠,٨٣٢	٥	١٧	—	٠,٢	٣١	١,٠٨٦
إستراليا واوقيالوسيا	٠,٨٣٢	٥٠٩	٨٢٣	١	٥	٨٠	١,٧٥١
أمريكا الشمالية	٢,٩٦٨	٢٣٥	٨٢	١٤	٦	٣٦	٣,٤١٢
أمريكا الجنوبية	٠,٤٣٩	٥٨	١٠٣	—	١	٢٦٨	٧٣٦
أوروبا الغربية	٧,٤٦٢	١,١٦٨	٥٣٧	١٨	٥٠	—	٩,٥٠٣
أوروبا الشرقية	٠,٠٧٣	٤٩	١٣٢	—	٢	—	٠,٢٥٦
دول أخرى	٦,٥٤١	٥,١٣٣	—	—	٤٠٧		١٢,٠٦١
المجموع	٣٨,٠٩٥	١٠,٥٨٤	٣,٠٢٠	١٣٩	٦٥٦	١,٤٠٠	٥٣,٨٠٣

(١) الجدول من عمل الباحث وأرقامه مجمعة من المؤسسات العامة للموانيء السعودية عام ١٤٠٨هـ .

شكل (٤٠) التوزيع الجغرافي لنسب صادرات المملكة حسب نوع السلع الرئيسية في عام ١٤٠٨ هـ على المستوى العالمي



يبدو من دراسة احصاءات الصادرات السعودية في عام ١٤٠٨هـ ما يلي (×):

أن هيكل الصادرات قد تميز بالتنوع وقد شمل المنتجات البترولية المكررة والبتروكيماويات والمواد الغذائية وخاصة القمح وسلعاً صناعية تمثلت في معدن الحديد، بجانب الحاويات الفارغة ثم بضائع تجارية أخرى.

وكان أهم السلع في هيكل الصادرات السعودية عبارة عن المنتجات البتروكيماويات وكان نصيبها ٢٠٪ على حين احتلت المواد الغذائية المركز الثالث بما يعادل نسبة ٥٪، أما بقية السلع الأخرى فقد بلغت إسهاماتها في الصادرات السعودية نسبة ٥٪.

أما أسواق صادرات المملكة كما تظهر من الجدول السابق فهي أكثر انتشاراً وتكون هذه السلع ما يوازي نسبة ٣٧٪ من واردات الدول الأسيوية غير العربية وغير الإسلامية ما يشكل نسبة ١٧٪ من صادراتها، أما الولايات المتحدة وكندا فتستوردان ما يعادل نسبة ٦٪ على حين أن دول الجامعة العربية الرئيسية الأخرى استوردت ما نسبته ٦٤٪ من حجم الصادرات السعودية الإجمالي وهو ٥٤ مليون طن متري لعام ١٤٠٨هـ.

أما أسواق التصدير الثانوية للسلع السعودية فيخصها مجتمعة نسبة ٣٦٪ وهذه تكون العنصر الأساسي في اقتصاديات الدول التي تستوردها، والتي تنتشر في قارات افريقيا واستراليا واوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية وبعض دول آسيا وأوربا الشرقية.

(×) اعتمدنا على احصاءات عام ١٤٠٨هـ لعدم التمكن من الحصول على احصاءات السنوات الماضية .

ومن الجدول السابق نتبن أن أهم أسواق منتجات النفط السعودي المكررة هي الدول الآسيوية غير العربية وغير الإسلامية، إذ يخصها نسبة ٤٣٪ من إجمالي حجم المنتجات البترولية المكررة. والتي بلغت حوالي ٣٨ مليون طن متري في عام ١٤٠٨هـ (×)، ولا يختلف الحال في مجال تصدير البتروكيماويات إذ تستورد ذات المجموعة من المملكة ما يشكل نسبة ٢٤٪ من إجمالي صادرات البتروكيماويات وقدرها حوالي ١١ طناً مترياً، على حين أن منطقة استراليا واوقيانوسيا تمثل أسواق تصدير المواد الغذائية السعودية إذ يخصها نسبة ٢٧٪ من جملة صادرات المواد الغذائية بالمملكة وهي نحو ٣ مليون طن متري.

ومن ناحية ثانية إذا نظرنا إلى الصادرات السعودية على مستوى الدول لتبين لنا أن أهم الدول الآسيوية هي اليابان وتحتل المركز الأول تليها سنغافورة ثم كوريا الجنوبية، بينما في قارة أوروبا تأتي فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية تليها إيطاليا ثم هولندا والمانيا الغربية على التوالي، وبالنسبة لقارة امريكا الشمالية تحتل الولايات المتحدة الامريكية المركز الأول وتليها كندا.

وعلى كل حال لا تختلف أسواق تصدير السلع السعودية في كثير من الأحيان عن أسواق واردات المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يؤكد العرف الاقتصادي السائد الذي يرى أن التبادل التجاري بين الدول يتخذ شكل المناصفة بين مراكز التصدير ومراكز الاستيراد الرئيسية، ويتجسم هذا العرف على سبيل المثال لا الحصر في التوجيه الجغرافي لصادرات المملكة نحو الدول الآسيوية غير العربية وغيرالإسلامية وخاصة مع اليابان

(×) الوضع الراهن يختلف حيث تحتل المرتبة الأولى الولايات المتحدة بعد الإتفاق الأخير مع الولايات المتحدة الامريكية في مجال تسويق البترول السعودي.

التي تستورد البترول السعودي وتصدر السيارات والأدوات الكهربائية بأنواعها المختلفة، وكذلك علاقة الصادرات السعودية بالواردات القادمة من الولايات المتحدة الامريكية تجسيم ثانٍ لهذا العرف الاقتصادي.

خصائص صادرات المملكة المنقولة بحرا

في دراسة تطور الصادرات السعودية يمكن ان نشير إلى مجموعة الخصائص المختلفة التي تميز هذه الصادرات ومن هذه الخصائص ما يلي :

١- النمو: حيث قفزت جملة الصادرات من ٢٥٧ ألف طن متري في عام ١٤٠٢هـ إلى نحو ٢٧مليون طن متري في عام ١٤٠٦هـ لترتفع إلى حوالي ٥٤مليون طن متري في عام ١٤٠٨هـ، وهذه الخاصية ان دلت على شيئ فإنما تدل على حيوية الصادرات السعودية.

إنّ هذا النمو في مجال الصادرات السعودية يعزى إلى عدة اعتبارات منها التطور الهائل الذي حققته الموانئ السعودية في العدد والتجهيزات والأرصفة وفي مساحات التخزين[1] ، وفي القدرة على الشحن والتفريغ وان هذه التجهيزات الأساسية ستغطي احتياجات الموانئ السعودية لمدة خمس وعشرين سنة قادمة دون ان تحتاج خلالها إلى اضافات أخري.

وان كانت علاقة موانئ المملكة في الماضي علاقة ذات طرف واحد هي الواردات بينما اليوم تمثل علاقة ذات حدين حدها الأول الصادرات التي تلعب دورا بارزا على حركة الانشطة الزراعية والصناعية بل في كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وبدون ان تكون الصادرات إلى جانب الواردات لا يتم التوازن الكامل للاقتصاد السعودي.

---

(١) المملكة العربية السعودية : المؤسسة العامة للموانيء ، التجربة الناجحة ، الرياض ، ١٠٤٥هـ .

كما أن خاصية النمو للصادرات السعودية نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل أولها التغير في المستوى الاقتصادي والانتاجي على مستوى العالم، وثانيها التغير من مجرد الانتاج إلى الاستهلاك الداخلي وثالثها التغير من مرحلة الانتاج اليدوي إلى الانتاج الآلي وما ترتب عليه من وجود فائض في الانتاج في حاجة إلى تصريف في الأسواق الخارجية واتبعها التغير من مرحلة الانتاج العام إلى مرحلة الانتاج المتخصص، وكل ذلك أدى إلى زيادة حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات.

٢- اتسامها بسمة العالمية حيث لم تتقيد بعامل طول المسافة ولم تقتصر أسواقها علي دول بعينها وانما اضحت تبادلا تجاريا دوليا بين كل قارات العالم الست دونما استثناء.

٣- الشمولية حيث لم تقتصر على البترول الخام بل شملت المنتجات البتروكيماوية والبترول المكرر والغاز الطبيعي السائل والكبريت واليوريا والحبوب كالقمح والذرة الرفيعة والمواد الغذائية والأسمنت والأسمدة والمواسير والسيارات والاخشاب وبذلك حدث تغيير في عناصر الصادرات السعودية وانتشارها الجغرافي والضوابط الفلسفية والاقتصادية التي تحكمها كما تمثل في التغير في أسواق الصادرات ووجهتها الجغرافية وطرق نقلها البحري وبذلك أضحى الاقتصاد السعودي غير أحادي الجانب.

وكذلك النتيجة حدوث التغيير في حجم الصادرات السعودية بالزيادة والنقصان من حيث الأهمية النسبية لمناطق الصادرات المختلفة.

٤- التغيير في الانتشار الجغرافي لاسواقها وعناصرها معا حيث لم تصبح التجارة الدولية حكرا على شركات البترول الأوروبية والأمريكية ولم

تعد التجارة الخارجية تتخذ هيئة التبادل التجاري بين دول متخلفة منتجة للمواد الخام الأولية اللازمة للصناعة وأخرى متقدمة منتجة للسلع الصناعية في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية إنما ظهر التداخل بين الدول المنتجة للمواد الخام والدول المصنعة لها خاصة بعد ان أضحت التجارة والسياسة عملة واحدة ذات قيمة واحدة دفعت كل الدول للتدخل في التجارة الخارجية من خلال فرض الرسوم الجمركية على التجارة بشقيها الصادرات والواردات لخلق التوازن في الميزان التجاري ومن ثم زيادة عائداتها من العملات الصعبة.

٥- أدت شبكات النقل والمواصلات القائمة في المملكة العربية السعودية، إلى تكامل أسواق التجارة المحلية والخارجية في اقتصاد المملكة مما يسر على المصدرين المنافسة.

٦- وكذلك من خاصية الصادرات السعودية خضوعها لسياسة المملكة العربية السعودية، من خلال فرض الرسوم على السلع المستوردة بجانب تحديد نمط البضائع المستوردة من حيث الكم والنوع وصولا لحماية ودعم الصناعات الوطنية ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري السعودي.

وقد تأتى ذلك من خلال برامج خطط التنمية الاقتصادية التي استهدفت تنويع القاعدة الانتاجية صناعيا وزراعيا مع وضع قواعد لتنشيط الصادرات، وحماية المنتجات الوطنية لإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات الأجنبية باعتبارها أهدافاً ضرورية لخطة التنمية الرابعة للسنوات من ١٤٠٥هـ وحتى ١٤١٠هـ والسنوات التي تليها.[١]

---

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط ، خطة التنمية للسنوات من ١٤٠٥هـ - ١٤١٠هـ ص١٢٣ ، الرياض .

٧- وبالاضافة إلى الخصائص السابقة خاصة عجز الصادرات غير البترولية عن مواجهة تمويل متطلبات تمويل الواردات السعودية.(٢)

٨- أنها غير متخصصة فيما تصدر كما هو حال بعض الدول العربية حيث اضحت صادراتها متنوعة، فلم تعد تتخصص في انتاج وتصدير النفط الخام، بل اصبحت تصدر بجانب المنتجات البترولية القمح وبعض السلع الغذائية مثل منتجات الالبان والخضروات إلى دول الخليج العربي وبالمثل الزهور إلى بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها هولندا.

بينما نجد بعض الدول ذات تصدير احادي، وكمثال لذلك يشكل الكاكاو أهم صادرات دولة غانا إذ يستحوذ على نسبة ٨٥٪ من قيمة صادرات هذه الدول، أما كولومبيا فأهم صادراتها البن، ويعادل نسبة ٨٦٪ من صادراتها الإجمالية. ومن الأمثلة الأخرى الدومنيكان التي تكون صادراتها من السكر ٩٨٪ من جملة صادراتها.

٩- إن أهم أسواق الصادرات السعودية بالنسبة للنفط الخام ومنتجاته هي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إذ تستقبل في الوقت الراهن يومياً ما مقداره ١,١مليون برميل من البترول، وهو بذلك يمثل أعلى رقم تسجله الصادرات البترولية منذ عام ١٩٨١م وهذا يمكن تفسيره بأنه أمر متبادل في مجال الطاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

١٠- أن مناطق الاقتصاد المتقدم هي أسواقها والتي تتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوربا واليابان ودول شرق أوربا بجانب استراليا وأوقيانوسيا.

---

(٢) رياض عبد الحفيظ الشيخ ، عمر زهير حافظ ، نظام الاعانة في الاقتصاد السعودي ، من منشورات جامعة الملك عبد العزيز ، ص٤٣ ، جدة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

١١- أنّ الزيت الخام والمواد الهيدروكربونية ستظل تحتل مركز الصدارة في قائمة الصادرات على الرغم من التنوع الذي أضحى سمة مميزة للصادرات السعودية وذلك لكونها تقوم لتغطية نفقات المملكة التي تتضمنها الميزانية العامة للدولة وفي ذات الوقت تتكفل بتسديد قيمة وارداتها من السلع والخدمات المختلفة، ويضاف الى ذلك أن صادرات النفط السعودي سيكون من مهامها الأساسية ايضا دعم الاحتياطي المالي الدولي لحكومة المملكة العربية السعودية.(١)

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط ، خطة التنمية للسنوات من ١٤٠٥هـ ـ ١٤١٠هـ ص١٢٣ ، الرياض .

ثانيا : الواردات

تطور حجم وهيكل الواردات السعودية :

شهدت سياسة الواردات في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الفائتة علاقة وثيقة بل تكاد تكون متطابقة ما بين القيمة الحالية للانتاج المحلي الاجمالي في القطاع النفطي وبين قيمة السلع والخدمات المستوردة ويتوقع لهذه العلاقة ان تستمر ولكنه قد اتضح من خلال أرقام الواردات ان نموها في انخفاض مستمر نتيجة لإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات كما أن قائمة الواردات من أهم سماتها التنوع في أسواق الواردات وصولا الى الحصول عى أفضل اسعار للسلع والخدمات المستوردة.

ان من أبرز الظواهر اللافتة للنظر في التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية النمو المطرد والكبير في حجم الواردات المنقولة بحرا (انظر الجدول ٦ والشكل رقم ٥) وذلك من عام ١٣٩٧هـ وحتى عام١٤٠٤هـ ان ذلك النمو المطرد الكبير في حجم الواردات يعزى الى مجموعة من الاعتبارات. تلك الاعتبارات هي :

١-العائدات المالية الكبيرة من البترول والذي أتاح إمكانية دفع ثمن الواردات.

٢- استقرار العملة السعودية ومتانة مركزها وقابليتها للتحويل الى العملات الأخرى.

٣- تبني الحكومة سياسة تسهيلات جمركية حيث نتج عن الاصلاح الجمركي الصادر عام ١٩٦٦م إلغاء الرسوم الجمركية على الآلات الزراعية

وتخفيضها بنسبة النصف على الآلات الصناعية وكان الهدف من ذلك هو تيسير الحصول على بعض العناصر الأساسية والضرورية للتنمية الزراعية والصناعية.

جدول رقم (٦)

حجم الواردات عن طريق الموانئ التجارية الرئيسية بالمملكة

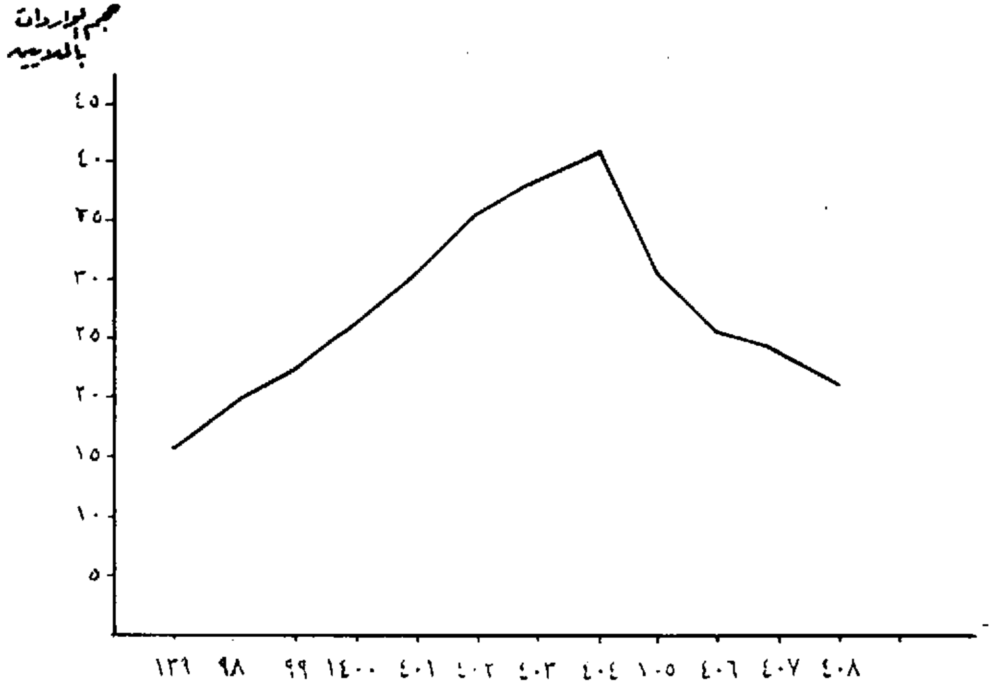
١٣٩٧ ـ ١٤٠٧ هـ

السنة	حجم الواردات (إجمالي)	النسبة المئوية
١٣٩٧	١٥.٩٦٨.٤٢٨	٪١٧
١٣٩٨	١٩.٢٦٤.٤٥٦	٪١٤.٥
١٣٩٩	٢٢.٥٩٠.٤٢٦	٪١٥.٥
١٤٠٠	٢٦.٧٣٧.٧٧٧	٪١١
١٤٠١	٣٠.١٣٠.٧٣٤	٪١٧
١٤٠٢	٣٦.٣٤٣.٤٠٤	٪٦.٦
١٤٠٣	٣٨.٩٢٩.٥٠٧	٪٣.٤
١٤٠٤	٤٠.٣٠١.٣٥٨	٪٣٣.٧
١٤٠٥	٣٠.١٤٠.٨١٤	٪١٨.٥
١٤٠٦	٢٥.٤١٤.٩٢٥	٪٤
١٤٠٧	٢٤.٤١٢.٧٠٣	٪١٣.٧
١٤٠٨	٢١.٤٦٨.٤٨٦	

المصدر : المؤسسة العامة للموانئ ، الاحصاءات السنوية، عام١٤٠٨هـ.

الشكل رقم (٥)

تطور حجم الواردات السعودية بحراً



إلا انه وبعد عام ١٤٠٤هـ يلاحظ ان حجم الوادرات أخذ في التناقص التدريجي حتى وصل أدنى حد له في عام ١٤٠٨هـ وهذا يرجع الى تمكن المملكة العربية السعودية وفي غضون سنوات بسيطة من تحقيق أهدافها التنموية التي تسعى دائماً بشأنها الى تقليل الاعتماد على الاسواق العالمية ومن ثم تشجيع الصناعة والانتاج المحلي. وأكبر دليل على ذلك ما تضمنته الخطة الخمسية الثانية من العزم على زيادة وتنويع الصناعات في المملكة والتي ترتب عليها تنفيذ ١٥٠ مشروعا صناعيا جديدا بالإضافة الى التوسعات في المصانع المنشأة في الماضي وتلك المشاريع الصناعية التي ضمنتها الخطة الخمسية الثانية تغطي مجالات الصناعات المعدنية والغذائية والمشروبات والكيماويات (مطاط وبلاستيك) والمنتجات التعدينية غير المعدنية والورق والمنتجات الورقية والطباعة والمعادن الأساسية بالإضافة الى صناعة النسيج والملبوسات والجلود والأخشاب ومنتجاتها بما فيها الأثاث.

ان إقامة تلك المشاريع الصناعية خلال الخطة التنموية الثانية كان يراعي فيه طلب السوق المحلي وتحقيق الترابط بينها وبين القطاعات الانتاجية نفسها.(١)

ونتيجة للانخفاض الملحوظ في واردات المملكة والمنقولة بحرا، فإن ذلك ربما يؤدي الى نتيجة أخري وهي انخفاض عدد السفن الناقلة للسلع والبضائع الى موانئ المملكة الرئيسية أو بمعنى آخر تقل كثافة حركة السفن الناقلة للسلع والبضائع الى المملكة بحرا وهذا ما سنحاول الكشف عنه في الجزء الخاص عن الأساطيل الناقلة لواردات المملكة حسب دولة التسجيل أو بمعنى آخر دولة المصدر.

---

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة الصناعة والكهرباء عالم الصناعة ، نصف سنوية ، العدد الثالث ، ذو القعدة ١٣٩٥هـ ، ص٢٧ .

تطور الواردات السعودية والمنقولة بحرا من حيث نوع البضائع

يلاحظ ان هناك تطورا ملموسا في مجال الواردات السعودية والمنقولة بحرا فهي في شكلها العام تختلف من سنة الى أخرى من حيث النوع والكمية حيث يتضح من الجدول رقم (٧) وبشكل عام ان المواد الغذائية اضافة الى الاسمنت والمواد الانشائية تأتي في مقدمة الواردات (من حيث الحجم) الى المملكة العربية السعودية عبر الموانئ التجارية الرئيسية وذلك خلال الاثنتى عشرة سنة الممتدة من سنة ١٣٩٧هـ الى سنة ١٤٠٨هـ.

وبالرجوع الى نفس الجدول فإنه يمكن ملاحظة ان حجم الوارادات من المواد الغذائية شهدت زيادة ضخمة منذ عام ١٣٩٧هـ وان سبب زيادة الواردات السعودية من المواد الغذائية يعود الى ان البلاد لم تكن تنتج حاجتها من المواد الغذائية والتي اضطرتها الى الاستيراد من الخارج وبالرجوع الى الجدول مرة أخرى فإنه بالامكان ملاحظة ان حجم الواردات من المواد الغذائية سجل انخفاضا ملحوظا في عام ١٤٠٨هـ وهذا اتى عكس توقعنا وهو زيادة حجم الواردات من المود الغذائية نتيجة لما تشهده المملكة من زيادة في عدد السكان (انظر جدول ٨) وارتفاع مستوى دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة. حيث تضاعف نصيب الفرد من الدخل الوطني من ١٧.٧٠٠ ريال سعودي في عام٩٤/١٣٩٥هـ الى ٣١.٦٠٠ ريال سعودي في عام ٩٨/١٣٩٩هـ.[1]

---

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ ، ص٥٦ .

جدول رقم (٧)

تطور الواردات والمنقولة بحرا إلى المملكة العربية السعودية (١٣٩٧ ـ ١٤٠٨)(×)

الواردات حسب النوع	السنـــــوات													
	١٣٩٧	١٣٩٨	١٣٩٩	١٤٠٠	١٤٠١	١٤٠٢	١٤٠٣	١٤٠٤	١٤٠٥	١٤٠٦	١٤٠٧	١٤٠٨	متوسط	٪
مواد غذائية	٢,٢	٣,٣	٤,٥	٥,٨	٧,٢	٨,١	٧,٢	١١,٢	٩,٨	١٠,٧	١٢,٣	٩,٨	٧,٨	٢٥,٥
أسمنت	٧,٢	٧,٩	٨,٥	١٠	١٠	١٠,٥	١٤,٥	١٣,٦	٧,٥	٤,٩	٣,٩	١,٤	٨,٠	٢٦,٢
مواد انشائية	٢,٨	٣,٥	٥,٢	٦,١	٧,٥	١٠,٧	١٠,٨	٩,٢	٧,٦	٥,٦	٤,١	٥,٥	٦,٥٥	٢١,٥
معدات	٣,٣٣	١,٣	,٧٥٦	,٦٨٥	,٦٧٦	,٥٢٥	,٥٥٥	,٤٨١	,٣٦٤	,٢٣٨	,٢٢٤	,٣٩٦	,٥٤٧	١,٨
بضائع عامة	,٢٨	,٢٥	,٢٨	,٣	,٣٧	,٥	,٥	,٤٨	,٤١	,٣٤	,٣٤	,٣٦	,٣٦	١١,٧
مواشي	١,٧	٢,٦	٣	٣	٣,٤	٤,٢	٤,٦	٣,٩	٤,٥	,٥	,٥	٤,٩	٤,٩	١٢,٢
عدد السيارات	,٣٦٢	,٣٤٩	,٣١٤	,٣٨٠	,٢٨٧	,٤٨٣	,٤٧٨	,٣٤٧	,٢٦٧	,١٥٤	,١٥٤	,١٧٣	,١٧٣	١,١
													٣٠,٥١٥	٪١٠٠

× حجم الواردات بالمليون طن .

× حجم الواردات بالاف الاطنان .

× الجدول من عمل الباحث .

جدول رقم (٨)

تطور عدد السكان في المملكة العربية السعودية

من عام ١٩٥٠م – ١٣٧٠هـ : وحتى عام ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ

السنة	عدد السكان بالملايين
١٩٥٠	٣,٢٠١
١٩٦٠	٤..٧٥
١٩٧٠	٥,٧٤٥
١٩٨٠	٩,٦٢
١٩٩٠	١٣,٩٨٨

Global Report on Human Settlement, United Nations Centre for Human Settlemen(HABITAT), Table 1, p. 237.

ان انخفاض حجم الواردات من المواد الغذائية يعزى الى التوسع في الانتاج الزراعي وبالتالي الحد من استيراد المواد الغذائية فعلى سبيل المثال استطاعت المملكة ان تحقق اكتفاء ذاتيا من محصول القمح وذلك عن طريق رفع انتاجها لهذا المحصول القومي من ٨٢٠ ألف طن عام ١٤٠٢هـ حتى وصل الى ما يزيد عن مليوني طن عام ١٤٠٥هـ.(١)

أما بالنسبة للواردات من الأسمنت فإنها ايضا شهدت نفس الزيادة التي شهدتها الواردات من المواد الغذائية وهذا يفسر مدى الحاجة الى هذه المادة الحيوية والهامة في مجال البناء والتعمير وليس أدل على ذلك سوى ما تم تشييده من مساكن للمواطنين السعوديين بعد حصولهم على قروض ميسرة وبدون فوائد من بنك التنمية العقاري حيث بلغ ما تم اقراضه من هذا البنك منذ انشائه في منتصف عام ١٣٩٥هـ حوالي ٣٠ بليون ريال وذلك لإنشاء مساكن خاصة حيث استطاع القطاع الخاص تشييد ١٥٠٠٠٠ مسكن خلال خطة التنمية الثانية متجاوزا بذلك هدف الخطة الثانية وهو بناء ١٢٢١٠٠وحدة.(٢)

إلا أنه يلاحظ ان الواردات من تلك المادة الحيوية أخذت في التناقص (والذي يمكن وصفه بأنه حاد) وبالذات بعد عام ١٤٠٥هـ . وهذا التناقص يرجع الى اعتماد المملكة على ما ينتج محليا من مادة الإسمنت والتي تطورت مصانعها حيث أصبحت قدرتها الانتاجية تغطي معظم احتياجات السوق وذلك لزيادة الانتاج من ١.٣ مليون طن عام ١٣٩٧هـ الى حوالي

---

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة المالية والاقتصاد الوطني الكتاب الاحصائي السنوي لعامي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.

(٢) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، ص٣٥٧.

(٣) المملكة العربية السعودية : وزارة المالية والاقتصاد الوطني الكتاب الاحصائي السنوي لعامي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ، ص٤٤٥ (جدول ٧-٨).

٣.٩مليون طن عام ١٤٠٦هـ [٣] وما ينطبق على الواردات من الاسمنت ينطبق ايضا على الواردات من المواد الإنشائية بصفة خاصة وذلك بعد تكامل صناعة الحديد والصلب في المملكة.

أما فيما يخص تطور حجم الواردات من المعدات والبضائع العامة فإنها أيضا شهدت زيادة ملموسة وخاصة بعد عام ١٣٩٧هـ وترجع تلك الزيادة الى ما تحظى به المعدات وخاصة تلك المستوردة للمشاريع الصناعية من اعفاء من الرسوم الجمركية[١]، أما بالنسبة للواردات من المواشي فإنه يلاحظ عليها الزيادة المطردة وخاصة بعد عام ١٣٩٧هـ ، ويرجع ذلك الى ما تعرض له الانتاج الحيواني محليا من نقص مطرد بسبب هجرة السكان المحترفين للرعي باتجاه المدن والذي بدوره أدى الى ان تصبح المملكة دولة مستوردة للحوم بعد ان كانت مصدرة له[٢] ، وبمقارنة حجم الواردات من السيارات لنفس الفترة من ١٣٩٧–١٤٠٨هـ، فإنه يلاحظ ان عدد السيارات الواردة الى المملكة والمنقول بحرا قد زاد بشكل ملحوظ من عام ١٣٩٧هـ الى عام ١٤٠٤هـ بينما نجد ان حجم الواردات من السيارات سجل انخفاضا ملموسا مع بداية عام ١٤٠٥هـ وحتى عام ١٤٠٨هـ وهذا يعزى الى الزيادة الطارئة على أسعار السيارات وذلك بسبب الاختلاف في سعر صرف العملات.

التوزيع الجغرافي لواردات المملكة

الشكلان (٦–١) (٦–٢) يوضحان التوزيع االجغرافي للمناطق التي تعتمد عليها المملكة في الحصول على احتياجتها من السلع والبضائع. ومن

---

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة ، ص١٩٠.

(٢) راشد البراوي، ١٩٧٣م. اقتصاديات العالم العربي (من الخليج إلى المحيط)النهضة المصرية. القاهرة، ص١٩٨

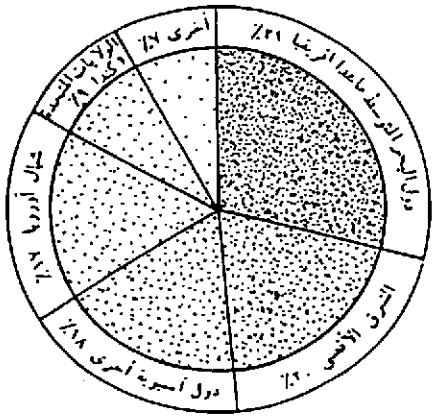
أهم المناطق التي تستورد منها المملكة احتياجاتها هي دول البحر المتوسط (جنوب أوروبا) وهذا شيء غير مستغرب حيث إن المملكة العربية السعودية تعتمد في حاجاتها الاقتصادية على الدول الغربية بصفة خاصة حيث تأخذ من تلك الدول السلع الضرورية وتعطيها البترول[1] بينما نلاحظ من الشكلين أيضاً أن دول الشرق الأدنى (بما فيها اليابان منذ عام ١٤٠٤هـ) تأتي في المركز الثاني من حيث صادراتها إلى المملكة. كما يلاحظ أن دول شمال أوربا تحتل المركز الثالث بين الدول المصدرة للمملكة ولكن سرعان ما ارتفعت صادرات تلك الدول وخاصة في عام ١٤٠٥هـ والتي فاقت تلك الصادرات من دول الشرق الأدنى في نفس العام. وهذا يرجع إلى نفس السبب الذي نوهنا عنه عند مناقشة الواردات من دول جنوب وشمال أوربا. وبمقارنة باقي الدول المصدرة مع بعضها يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من واردات المملكة العربية السعودية في الأعوام من ١٩٨١– ١٩٨٥م وذلك بعدما كانت تحتل المركز الأول من بين الدول المصدرة للمملكة حيث كان نصيبها في تجارة المملكة الواردة ١٣,٥٪ عام ١٩٦٠م و١٨٪ عام ١٩٧٠م [1].

(١) حسين حمزة بندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ط١، الأنجلو المصرية، القاهرة،١٣٩٧، ص٣٣٢.

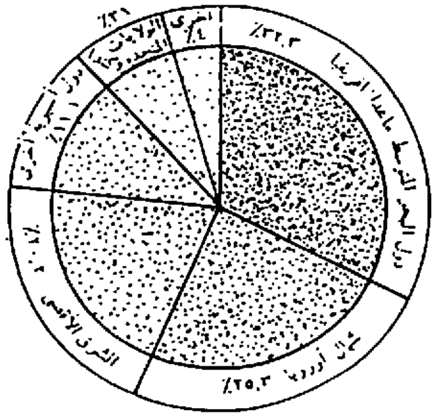
(٢) محمود طه أبو العلا : جغرافية شبه جزيرة العرب ، الجزء الثاني ، (جغرافية المملكة العربية السعودية) ص٤٥٥ ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

الشكل (٦-١) و (٦-٢)

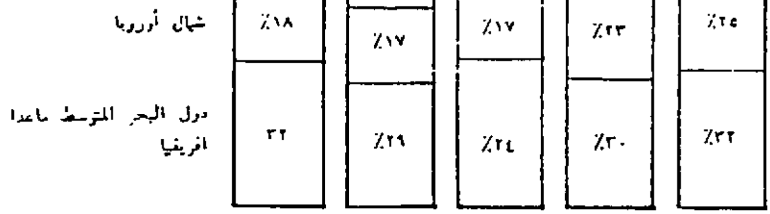
المصادر الجغرافية لواردات المملكة بحراً



١٩٨٢م



١٩٨٥م



التوزيع الجغرافي لحركة السفن إلى موانيء المملكة حسب دولة التسجيل (١٤٠٢ - ١٤٠٨هـ) :

لتحقيق فكرة التبادل التجاري بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك كان لابد من الاعتماد على وسائل نقل مناسبة ومتميزة بجدوى اقتصادية عالية. ولما كانت تكلفة النقل البحري رخيصة بالمقارنة بوسائل النقل الأخرى، ونظراً للقدرة الاستيعابية لوسائط النقل البحري فإن المملكة العربية السعودية مثلها مثل باقي الدول اعتمدت بشكل كبير على النقل البحري لخدمة تجارتها الخارجية أو بمعنى آخر لخدمة وارداتها وصادراتهاعبر موانيها الرئيسية والمنتشرة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي.

وبعد النظر في الجدول رقم (٩) يتضح أن هناك العديد من الأساطيل البحرية التي اسهمت في خدمة نقل الواردات السعودية وبنسب مختلفة والتي كان من بينها الأسطول البحري السعودي.

كما يلاحظ من نفس الجدول أن حركة السفن من الناحية العددية وحسب دولة المصدر وصلت ذروتها في عام ١٤٠٦هـ إلا أنه بعد ذلك شهدت حركة السفن انخفاضاً ملموساً من ناحية العدد في الأعوام ١٤٠٧هـ و١٤٠٨هـ على التوالي، هذا لا شك يفسر ما ذهبنا إليه عند مناقشة تطور وحجم الواردات والمنقولة بحراً ما بين عام ١٣٩٧هـ وحتى عام ١٤٠٨هـ والتي شهدت انخفاضاً تدريجياً في الاعوام الخمسة الأخيرة. فلا غرابة إذن أن نحصل على تلك النتيجة بالنسبة للسفن الناقلة للواردات تجاه المملكة. وبإعادة النظر في نفس الجدول يتضح أن حركة السفن حسب المصدر الجغرافي تكاد تنحصر في عدد قليل من الدول والتي تأتي المملكة العربية السعودية في مقدماتها وخاصة في الاعوام

١٤٠٤/١٤٠٥/١٤٠٦هـ على التوالي حيث شارك اسطولها البحري السعودي بنسبة ١٧٪ من مجموع السفن المشاركة لنقل الواردات السعودية عام ١٤٠٤هـ وبنسبة ١٦٪ و ١٧,٥٪ و١٤.٢٧٪ و١٢.٢٪ من مجموع السفن الناقلة للواردات في الأعوام من ١٤٠٥هـ وحتى عام ١٤٠٨هـ. كما أسهم الاسطول البحري السعودي بنقل ٢.٥مليون طن من إجمالي المنقول بحراً إلى المملكة (٢٤.٤ مليون طن) في عام ١٤٠٦هـ هذا وقد زاد حجم المنقول على سفن الأسطول السعودي إلى ٤.٤٤ مليون طن و١١.٥ مليون طن في عام ١٤٠٧هـ و١٤٠٨هـ على التوالي (١) .

من خلال ما سبق مناقشته يتضح أن نصيب الأسطول السعودي من السفن التي قامت بنقل الواردات السعودية يشكل نسبة ما متوسطه ١٥.٤٪ للسنوات من ١٤٠٤هـ وحتى ١٤٠٨هـ وهذا يعني أنه لابد من رفع نسبة مشاركة الأسطول السعودي في نقل الواردات إلى المملكة وبالمثل نقل الصادرات إلى خارج المملكة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الأسطول البحري الوطني السعودي .

خصائص الواردات السعودية :

من خلال ما تم مناقشته عن الواردات إلى المملكة من حيث حجمها ونوعها وكميتها فإنه يمكن أن نستخلص بعض الخصائص العامة عنها والتي يمكن أن نجملها في الآتي :

أولاً : إنّ تجارة المملكة العربية السعودية نمت وتطورت تطوراً سريعاً خاصة بعد اكتشاف البترول وتسويقه في الأسواق الخارجية وبالتالي تحقيق أرباح ضخمة منه والتي أمكن منها الصرف على الواردات. كما أن

(١) المعلومات حصل عليها الباحثان من وزارة المواصلات ، وكالة شؤن النقل البحري عن طريق فاكسملي أرسل من قبل الوزارة في ١٩٨٩/١٢/١٦م .

نمو تجارة الواردات لا شك ارتبط بنمو عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى التسهيلات التي حظيت بها الواردات إلى المملكة سواء من تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية أو توفير وسائل نقل سريعة وآمنة والتي يأتي النقل البحري من ضمنها.

ثانيا :يلاحظ على الواردات السعودية والمنقولة بحراً أنها لا تقتصر على وجهة جغرافية معينة بل انها تتنوع على العديد من المصادر الجغرافية وهذا لا شك أكسبها صفة العالمية . ولأن سياسة المملكة العربية السعودية ترمي إلى تنويع مصادر الشراء من الخارج لضمان الحصول على أفضل الأسعار والخدمات .(١)

ثالثا :يلاحظ على الواردات بشكل عام التنوع ، وهذا راجع إلى حاجة البلاد سد احتياجات الخطط التنموية لمواكبة التطور السريع الذي تعيشه المملكة .

رابعا :اتجاه الواردات نحو الانخفاض بشكل عام وذلك راجع إلى سياسة المملكة التوسع في القطاع الانتاجي وخاصة الزراعة والصناعة والتعدين (٢) .

خامسا :يلاحظ ثبات نسبة مشاركة الاسطول البحري السعودي من حيث حجم البضائع المنقولة ، وعدد السفن المشاركة في نقل واردات المملكة .

سادسا : إنّ السفن السعودية المشاركة في نقل الواردات تشكل نسبة ما متوسطه ١٥٪ من نسبة العدد الاجمالي للسفن الناقلة للواردات السعودية تعتبر غير متناسبة مع الامكانيات الاقتصادية المتاحة للاسطول البحري السعودي في تنمية عدد وحدات النقل البحري .

---

(١) المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٠هـ/١٤٠٥هـ ، ص١٠٥ .

(٢) المملكة العربية السعودية : خطة التنمية الرابعة ، ١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ ، ص١١ .

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافي لجنسيات السفن الناقلة للواردات في المملكة بحراً

بلد المصدر	١٤٠٤	٪	١٤٠٥	٪	١٤٠٦	٪	١٤٠٧	٪	١٤٠٨	٪
أستراليا	١	٠,٠١	–	–	–	–	١	٠,٠١	٣	٠,٠٤
النمسا	١	٠,٠١	–	–	–	–	–	–	–	–
باماها	٣٧	٠,٠٤	–	–	–	–	٧٨	١,١٣	١٠٣	١,٥
بنجلاديش	٧	٠,٠٨	–	–	–	–	١٧	٠,٢	٥	٠,٠٧
بلجيكا	٢٣	٠,٢٧	–	–	–	–	٤٤	٠,٦	٧١	١,٠٣
برمودا	٢٠	٠,٢٣	–	–	–	–	٣٠	٠,٤	٤٦	٠,٦٧
البرازيل	٥	٠,٠٥	–	–	–	–	١٣	٠,١٨	٤	٠,٠٥
الصين	١٢٩	١,٤٢	–	–	–	–	٢٠٣	٢,٩٥	٢١٧	٣,١٧
قبرص	٢٠٨	٢,٤٥	–	–	–	–	٢٨٢	٤,١	٢٩٠	٤,٢
تشيكوسلوفاكيا	١١	٠,١٢	–	–	–	–	٣	٠,٠٤	٧	٠,١
الدنمارك	٢٠٩	٢,٤	٢١٥	١,١٥	١٧٢	١,٠	١٧٣	٢,٥	١٥١	٢,٢
مصر	١٦٣	١,٩	–	–	–	–	٢٦١	٣,٨	٢٤١	٣,٥
اثيوبيا	١٥	١,١٧	–	–	–	–	١٤	٠,٢	٢٥	٠,٣
فنلندا	٥٦	٠,٦٦	–	–	–	–	٩	٠,١٣	–	–
فرنسا	١٠٣	١,٢	١٧٠	,٩١	١٢٩	٠,٨	٤٥	٠,٦٥	٢٢	٠,٣
المانيا الشرقية	٦١	٠,٧١	٥٣١	٢,٨٤	–	–	٣٩	٠,٥٦	٣٨	٠,٥
المانيا الغربية	٢٧٠	٣,١٨	–	–	٣٢١	٢,٠	٢٣٢	٣,٣٧	٢٣٦	٣,٤
جبل طارق	٢	٠,٠٢	–	–	–	–	٢٢	٠,٣	٢٠	٠,٢٩
اليونان	٦٤٢	٧,٥	٩٦٢	٥,١٥	٥٥٢	٣,٤٥	٢٦١	٣,٨	٢٦١	٣,٨
هندوراس	٣٠	٠,٣٥	–	–	–	–	٥٢	٠,٧٥	٣٦	٠,٥
هونج كونج	٣٥	٠,٤	–	–	–	–	٣٤	٠,٤٩	٢٤	٠,٣
المجر	٢٠	٠,٢٣	–	–	–	–	٧	٠,١	–	–
الهند	٧٥	٠,٨	٢٢٢	١,١٨	١٨٣	١,١٤	٤٣	٠,٦	٤٨	٠,٧
اندونيسيا	١٤	٠,١	–	–	–	–	٥	٠,٠٧	٦	٠,٠٨

تابع الجدول رقم (٩)

بلد المصدر	١٤٠٤	٪	١٤٠٥	٪	١٤٠٦	٪	١٤٠٧	٪	١٤٠٧	٪
العراق	٢٢	٠,٢٥٠	–	–	–	–	٢	٠,٠٢	٦	٠,٠٨
ايرلندا	٢	٠,٢	–	–	–	–	–	–	–	–
ايطاليا	١٤١	١,٦	٢٠٧	١,١٠	٢١٦	١,٣٥	٢٢٧	٣,٣	٢٠٠	٢,٩
اليابان	٤٨٣	٥,٧	٨٤٠	٤,٤٩	٦٦٩	٤,١	٢٦٣	٣,٨	٢١٢	٣,١
الأردن	٦	٠,٠٧	–	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	١٨٩	٢,٢	١٩٦	١,٠٤	١٥٦	٠,٩٧	١٠٥	١,٥٢	٨٤	١,٢
لبنان	٧٣	٠,٨٦	–	–	–	–	٥٤	٠,٧٨	٥٣	٠,٧
ليبيريا	٤٨٢	٥,٦٨	١٠٩٩	٥,٨٨	٧٥٠	٤,٦٩	٤٨٨	٧,١	٥٣٥	٧,٨
ليبيا	٤	٠,٠٤	–	–	–	–	٦	٠,٠٨	٥	٠,٠٧
مالاجاش	١	٠,٠١	–	–	–	–	–	–	–	–
ماليزيا	١٤	٠,١٦	–	–	–	–	٧	٠,١	٢	٠,٠٢
ماليديف	٣٦	٠,٤٢	–	–	–	–	٢١	٠,٣	١٤	٠,٢
مالطة	٦١	٠,٧١	–	–	–	–	١٦٨	٢,٤	٤٢	٠,٦
موريسوش	١	٠,٠١	–	–	–	–	–	–	٨	٠,١١
المغرب	١١	٠,١٢	–	–	–	–	٣	٠,٠٤	١	٠,٠١
هولندا	٢٠٨	٢,٤٥	٢٣٧	١,٧٥	٢٤١	١,٥	٥٥	٠,٨	١٩٨	٢,٨
الجزر الهولندية	١	٠,٠١	–	–	–	–	–	–	–	–
النرويج	٢٢٣	٢,٦٣	٢٦٦	١,٤٢	٢١٦	١,٣٥	١١٠	١,٦	٨٥	١,٢
باكستان	٩٦	١,١٣	–	–	–	–	٨١	١,١٧	٧٦	١,١
بنما	٩٥٧	١١,٢٨	٢٥٩٢	١٣,٨٨	١٦٧٣	١٠,٤٦	١٠٠١	١٤,٥	١٠٣٠	١٥,٠٠
الفلبين	٥٢	٠,٦١	–	–	–	–	٨٠	١,١٦	١٠٦	١,٥
بولندا	٩٧	١,١٤	–	–	–	–	٨٦	١,٢	٨٥	١,٢
قطر	١٠٧	١,٢٦	–	–	–	–	٥٣	٠,٧	٥٢	٠,٧
رومانيا	٢٥	٠,٢٩	–	–	–	–	٢٢	٠,٣	٢٢	٠,٣
المملكة العربية السعودية	١٤٣٠	١٦,٨	٢٨٣٦	١٥,١٨	٢٧٨٩	١٧,٤٥	٩٥٣	١٣,٨	٨٨٥	١٢,٩

تابع الجدول رقم (٩)

بلد المصدر	١٤٠٤	٪	١٤٠٥	٪	١٤٠٦	٪	١٤٠٧	٪	١٤٠٨	٪
سنغافورة	٢٢٤	٢,٦	–	–	–	–	١٢٠	١,٧	١٢٥	١,٨
الصومال	٢١	٠,٢٤	–	–	–	–	١٣	٠,١	–	–
كوريا الجنوبية	٤٨	٠,٥٦	–	–	–	–	٥٠	٠,٧	٧٥	١,٠
الاتحاد السوفيتي	١٨٠	٢,١٢	–	–	–	–	١١٧	١,٧	١٤٤	٢,١
اسبانيا	١٠٧	١,٢٦	–	–	–	–	٤٠	٠,٥٨	٢٨	٠,٤
سيريلانكا	٨٦	١,٠٠	–	–	–	–	٧١	١,٠٣	٨٤	١,٢
السودان	٦٤	٠,٧٥	–	–	–	–	٥٨	٠,٨	٤٧	٠,٦
السويد	٩٦	١,١٣	٧٥	٠,٤٠	٤٢	٠,٢٦	٢٧	٠,٣٩	١٠	٠,١
سويسرا	١٢	٠,١٤	–	–	–	–	١	٠,٠١	٢	٠,٠٢
تنزانيا	٢	٠,٠٢	–	–	–	–	٤	٠,٠٥	٢	٠,٠٢
تركيا	٤٣	٠,٥	–	–	–	–	٤٥	٠,٦٥	٤٣	٠,٦
الامارات العربية المتحدة	٩٠	١,٠٦	–	–	–	–	١٦٩	٢,٤	١٣٠	١,٩
المملكة المتحدة	٢١٥	٢,٥	٣٤١	١,٩٩	٣١٨	١,٩٩	٢٣٩	٣,٤	٢٨٦	٤,١٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢	٠,٣	٢٦١	٠,٦٥	١٠٤	٠,٦٥	٨	٠,١١	١٣	٠,١٩
اليمن الجنوبية	٨	٠,٠٩	–	–	–	–	–	–	–	–
يوغسلافيا	١٦٨	١,٩٨	–	–	–	–	١٨٤	٢,٦٧	١٧١	٢,٥
البحرين	٣	٠,٠٣	٢٤٦٧	١٢,٨	٢٠٤٦	١٢,٨	٢	٠,٠٢	٤	٠,٥
ايران	٦	٠,٠٧	١١	٠,١	١٦	٠,١	٤	٠,٠٥	٢	٠,٠٢
تايوان	١	٠,١	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠١
اليمن الشمالي	١	٠,٠١	–	–	–	–	١٢	٠,١٧	١٧	٠,٢
جيبوتي	٤	٠,٠٤	–	–	–		–		١	١,٠١
اثيوبيا	٩٧	٢,٣	–	–	٥٣٨٦	٣٣,٦	–	–	١	٠,٠١
أخرى	–	–	٥٩٦٠	٣١.٩٠	–	–	–	–	٣	٠,٠٤

تابع الجدول رقم (٩)

بلد المصدر	١٤٠٤	٪	١٤٠٥	٪	١٤٠٦	٪	١٤٠٧	٪	١٤٠٨	٪
جزر فيجي	–	–	–	–	–	–	١	١,٠١	–	–
جزر فاناتو	–	–	–	–	–	–	٢	٠,٠٢	٥	٠,٠٧
نيوزيلندا	–	–	–	–	–	–	٢	٠,٠٢	٣	٠,٠٤
البرتغال	–	–	–	–	–	–	٥	٠,٠٧	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	–	٩	٠,١٣	٦	٠,٨
انتيجا	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠١	١٩	٠,٢٨
مالي	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠١	١	٠,٠١
الجزائر	–	–	–	–	–	–	١١	٠,١٦	٢٦	٠,٣
جزر كايمان	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥	٠,٢
كوريا الشمالية	–	–	–		–	–	–	–	١٠	٠,١
المجموع			١٨٦٧		١٥٩٧		٦٨٦٧		٦٨٢٨	

خاتمة

تعتبر الخلجان والبحار والمحيطات التي تحيط بالمملكة العربية السعودية بمثابة شرايين تصل مابينها وبين قارات العالم المختلفة ، حيث هناك اتصال بينها وبين هذه المسطحات المائية ، كما تضم سواحل المملكة على الخليج العربي والبحر الأحمر مرافئ كثيرة فهي تمثل مصدر قوة وثروة للمملكة ، وفي ذات الوقت تضاعفت الأهمية النسبية لهذه الموانيء لوقوعها على نهايات الطرق البرية التي ساعدت على تجميع تجارة المملكة العربية بيسر وسهولة .

وإن ماشهدته المملكة من تقدم وتنمية في المجالات المختلفة يعزى إلى الازدهار في الملاحة البحرية بينها وبين دول العالم ،وإن هذا الازدهار جاء نتيجة لكفاءة الموانيء السعودية التي شهدت توسعة في التجهيزات الأساسية ترجمة لاهتمام حكومة المملكة بهذا المرفق الحيوي المهم .

إن وجود نشاط تجاري سعودي بحري على نطاق واسع يعتمد على أسطول نقل بحري يحمل العلم السعودي ، واغراء السعوديين على العمل فيه ، يضفي صفات قومية تؤثر على القوة البحرية للملكة العربية السعودية ، ويضاف إلى ذلك أنه سوف يكون أداة تفوق وقوة وإثبات وجود للمملكة في مراكز عديدة من أنحاء العالم المختلفة .

إن قوة المملكة العربية السعودية الاقتصادية لا تكمن في توافر مواردها الطبيعية بل في استغلالها ، وقد استفادت من استغلال ثرواتها البترولية المصحوبة بالتطور في المجال الصناعي الذي ترتب عليه التقدم والتنمية الاقتصادية حيث انسابت صادراتها إلى أنحاء متفرقة من العالم ، ولذلك فعلاقات المملكة السياسية الدولية المستقرة روجت لعلاقتها الاقتصادية ، لأن العلاقات الاقتصادية المفيدة تشجع قيام العلاقات

السياسية الحسنة المستقرة ، وبناء على ذلك تستقبل المرافيء السعودية السلع والبضائع الواردة من كل صوب وحدب .

وبما أن هذه الظاهرة أدت إلى قيام حركات إقليمية استهدفت الاندماج الاقتصادي كالسوق الأوربية المشتركة ، نجد أن المملكة العربية السعودية ارتبطت بالسوق الخليجية المشتركة وصولا للاندماج الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي ليساعدها على تنمية علاقاتها الاقتصادية الخليجية .

أضحت اقتصاديات المملكة العربية السعودية تمثل الاقتصاد التبادلي وإنّ تبادل السلع والخدمات ناتج عن التخصص في الانتاج ذي الميزة النسبية حيث تصدر فائض انتاجها عن حاجة الاستهلاك المحلي لقاء الحصول على فائض انتاج الدول المشتركة معها في التجارة ، وإن تحديد درجة التخصص الكامل أو الجزئي يتوقف على طبيعة تكاليف الانتاج ، فإذا كانت التكاليف ثابتة ومتناقصة أدت إلى التخصص الكامل ، بينما تؤدي التكاليف المتزايدة إلى التخصص الجزئي.

كما أن استقرار النظام النقدي في المملكة العربية السعودية وتميزه بالمرونة كان له دوره المهم في تيسير وخلق الإطار الضروري لتحقيق الحجم الأمثل لتجارة المملكة وحركة رأس المال ، لأن العلاقات الاقتصادية غير المستقرة لها مشاكلها الخاصة والتي تعتبر مصدر الكثير من المسائل التي تؤثر سلبيا على العلاقات الاقتصادية الدولية على المدى القصير ، ويضاف إلى ذلك أن كفاءة النظام النقدي له أثره المهم على حجم التجارة وأنماطها .

إن من أهم مايلفت النظر من دراسة الصادرات السعودية أنها لم تعد تعتمد على البترول فقط بل أصبحت متنوعة كما ونوعا وهذا لا شك

سيعطي الفرصة للأسطول البحري السعودي المشاركة والإسهامات الفعالة في نقل تلك الصادرات سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل ، وهذا لا شك سيكون له الأثر الواضح على تقليل الاعتماد على أساطيل بحرية من جنسيات أخرى وبالتالي دفع أجور النقل بالعملة الوطنية لشركة نقل بحري وطنية .

ولتنمية طاقات الأسطول البحري السعودي، نقترح أن يستغل في خدمة التجارة لدول مجلس التعاون أو الدول العربية. لأنه لو افترضنا من الناحية النظرية أن واردات المملكة تدنّت إلى حد منخفض جداً فسيؤثر ذلك على دور الأسطول الوطني إذ سيقتصر على خدمة الصادرات فقط. وسيكون ذلك غير مربح نظراً لما يدفعه الأسطول من رسوم للموانىء وللمرور في القنوات البحرية العالمية.

المراجع

أولا : الإصدارات الحكومية :

١ ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، جهود المملكة العربية السعودية في مجال الصادرات الوطنية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٢ ـ المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، الاحصاءات السنوية ١٤٠٤هـ

٣ ـ المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، الاحصاءات السنوية ١٤٠٥هـ

٤ ـ المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، الاحصاءات السنوية ١٤٠٦هـ

٥ ـ المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، الاحصاءات السنوية ١٤٠٧هـ

٦ ـ المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، الاحصاءات السنوية ١٤٠٨هـ

٧ ـ المملكة العربية السعودية ، المؤسسة العامة للموانيء ، التجربة الناجحة ١٤٠٥هـ.

٨ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الأولى ١٣٩٠ ـ ١٣٩٥هـ.

٩ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ .

١٠ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ .

١١ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة الصناعة والكهرباء ، عالم الصناعة ، ١٣٩٥ هـ .

١٢ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، الكتاب الاحصائي ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ هـ .

ثانيا :المجلات :

١٣ ـ الموانيء ، مجلة اقتصادية متخصصة ، عمان ، ١٩٨٩ م.

١٤ ـ صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٨٧ م.

١٥ ـ ينبع التجارية والصناعية ، ١٤٠٤ هـ .

ثالثا : الأطلس :

١٦ ـ زكي محمد علي فارسي ، الدليل الشامل للمملكة العربية السعودية ، جدة ، ١٤٠٩ هـ .

رابعا : الكتب :

١ ـ ابراهيم ، عبد الرحمن زكي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، (١٩٨١ م) .

٢ ـ ابو العلا ، محمود طه ، جغرافية شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية) القاهرة ، (١٩٧٥ م) .

٣ ـ البراوي ، راشد، اقتصاديات العالم العربي ، من الخليج إلى المحيط ، القاهرة (١٩٧٣ م) .

٤ ـ الشيخ ، رياض عبد الحفيظ ، عمر زهير حافظ ، نظام الاعانة في الاقتصاد السعودي ، جدة (١٩٨٥ م) .

٥ ـ الصقار ، فؤاد محمد، جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية، (١٩٧٣ م) .

٦ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة المواصلات ، النقل البري والبحري ، الرياض ، (١٩٨٢ م) .

٧ ـ بندقجي ، حسين حمزة ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، القاهرة (١٩٧٩ م) .

٨ ـ عمر ، حسين ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية (دار الشروق) ، جدة ، (١٩٧٩ م) .

٩ ـ غالب ، سعدي علي ، جغرافية النقل والتجارة ، الموصل ، دار الكتب للطباعة ، (١٩٨٧ م) .

١٠ ـ كوبر ، جغرافية النقل البحري ، الاسكندرية ، (١٩٧٢ م) .

١١ ـ نامق ، صلاح الدين ، التجارة الدولية ، القاهرة ، (١٩٧٥ م) .

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

محتويات البحث